S/22212

تقرير مجلس الوصاية إلى مجلس الأمن عن إقليم
جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية
(٢ آب/أغسطس ١٩٨٩ ـ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠)

الدورة الاستثنائية العشرون : ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠
الدورة السابعة والخمسون : ٢١ أيار/مايو ـ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

الوثائق الرسمية
لمجلس الأمن

السنة الخامسة والأربعون
الملحق الخاص رقم ١

الأمم المتحدة

S/22212

تقرير مجلس الوصاية إلى مجلس الأمن عن إقليم
جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية
(٢ آب/أغسطس ١٩٨٩ ـ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠)

الدورة الاستثنائية العشرون : ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠
الدورة السابعة والخمسون : ٢١ أيار/مايو ـ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

الوثائق الرسمية
لمجلس الأمن

السنة الخامسة والأربعون
الملحق الخاص رقم ١

الأمم المتحدة
نيويورك ، ١٩٩١

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى احدى وثائق الأمم المتحدة .

أما وثائق مجلس الأمن (وهي تبدأ بالرمز S/٠٠٠) فتصدر عادة في ملاحق فصلية للوثائق الرسمية لمجلس الأمن . ويتبين من تاريخ الوثيقة الملحق الذي تنشر فيه أو الذي يشتمل على معلومات عنها .

وتصدر قرارات مجلس الأمن ، مرقمة حسب نظام اعتُمد في عام ١٩٦٤ ، في مجلدات سنوية لـ "قرارات ومقررات مجلس الأمن" . وقد دخل النظام الجديد حيز النفاذ الكامل ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ وطُبِّق بأثر رجعي على القرارات المتخذة قبل ذلك التاريخ .

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
الدورة الاستثنائية العشرون لمجلس الوصاية ، ..... ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠		١
النظر في ايفاد بعثة زائرة لمراقبة استفتاء يجري في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ في بالاو ، بشأن اتفاق الارتباط الحر	١ -٣٨	٢
ألف - مقدمة	١	٢
باء - اقرار جدول الأعمال	٢	٢
جيم - انتخاب الرئيس ونائب الرئيس	٣	٢
دال - تقرير الأمين العام عن وثائق التفويض	٤ -٦	٢
هاء - رسالة مؤرخة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (T/1940) متضمنة طلبا لعقد دورة استثنائية لمجلس الوصاية للنظر في ايفاد بعثة لمراقبة استفتاء سيجرى في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ في بالاو بشأن اتفاق الارتباط الحر	٧ -٣٦	٣
واو - الالتماسات	٣٧	٧
زاي - تقرير مجلس الوصاية إلى مجلس الأمن عن الدورة الاستثنائية العشرين	٣٨	٧
المرفق جدول أعمال الدورة الاستثنائية العشرين ، الذي أقره مجلس الوصاية في جلسته ١٦٧٣ المعقودة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠		٨
الدورة السابعة والخمسون لمجلس الوصاية ، ٢١ أيار/مايو إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠		٩
الجزء الأول - تنظيم مجلس الوصاية وأنشطته	١ -١٥١	١٠
ألف - مقدمة	١ -٦	١٠

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
الجزء الأول (تابع)			
باء -	تقرير الامين العام عن وثائق التفويض	٧ -٨	١١
جيم -	دراسة التقرير السنوي للسلطة القائمة بالادارة عن السنة المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩	٩ -٨٤	١١
دال -	الالتماسات	٨٥ -١٠٣	٣٠
هاء -	تقرير بعثة الامم المتحدة الزائرة لمراقبة الاستفتاء في بالاو ، اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، شباط/فبراير ١٩٩٠	١٠٤-١١٣	٣٤
واو -	التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم المشمولة بالوصاية	١١٤-١١٨	٣٦
زاي -	نشر المعلومات عن الامم المتحدة ونظام الوصاية الدولي في الاقاليم المشمولة بالوصاية	١١٩-١٣٤	٣٧
حاء -	التعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصري		٤٠
	العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري	١٣٥-١٣٦	٤٠
طاء -	نيل الاقاليم المشمولة بالوصاية الحكم الذاتي أو الاستقلال ، والحالة في الاقاليم المشمولة بالوصاية فيما يتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	١٣٧-١٣٩	٤١
	التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	١٣٧-١٣٩	٤١
ياء -	تقرير لجنة الصياغة	١٤٠-١٤٩	٤٢
كاف -	اعتماد تقرير مجلس الوصاية إلى مجلس الامن ...	١٥٠-١٥١	٤٤

المحتويات (تابع)

الجزء		الفقرات	الصفحة
الثاني	- الاستنتاجات والتوصيات	١٥٢	٤٤

المرفقات

		الصفحة
الأول -	جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين الذي أقره مجلس الوصاية في جلسته ١٦٧٤ المعقودة في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠	٤٩
الثاني -	خريطة اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية	٥١

الدورة الاستثنائية العشرون لمجلس الوصاية

٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠

النظر في إيفاد بعثة زائرة لمراقبة استفتاء يجرى في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ في بالاو ، بشأن اتفاق الارتباط الحر

ألف - مقدمة

١ - في رسالة مؤرخة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وموجهة إلى الأمين العام[(١)] ، طلب الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية عقد دورة استثنائية لمجلس الوصاية ، بموجب المادة ٣ من النظام الداخلي لمجلس الوصاية ، للنظر في إيفاد بعثة زائرة لمراقبة استفتاء يجرى في بالاو في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ بشأن اتفاق الارتباط الحر . ونظرا لأن الطلب قد حظي بتأييد غالبية الوفود ، فقد وجه مجلس الوصاية الدعوة إلى عقد الدورة الاستثنائية العشرين للمجلس ، حيث عقد جلسة واحدة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

باء - إقرار جدول الأعمال

٢ - في الجلسة ١٦٧٣ المعقودة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، التي افتتحت بها الدورة الاستثنائية العشرون ، أقر مجلس الوصاية ، دون اعتراض ، جدول أعماله المؤقت الوارد في الوثيقة T/1941/Rev.1 (انظر المرفق الأول بهذا الفرع) .

جيم - انتخاب الرئيس ونائب الرئيس

٣ - في الجلسة نفسها ، انتُخب بالاجماع السيد توماس ل. ريتشاردسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، والسيدة آن غازو - سيكريه (فرنسا) رئيسا للمجلس ونائبة لرئيسه ، على التوالي .

دال - تقرير الأمين العام عن وثائق التفويض

٤ - بناء على اقتراح الرئيس ، قرر مجلس الوصاية ، نظرا لأن الأمين العام لم يتلق وثائق تفويض جميع أعضاء المجلس ، أن ينظر ، في دورته العادية السابعة والخمسين ، في تقرير الأمين العام عن وثائق التفويض للدورة الاستثنائية العشرين .

٥ - ووفقا للمادة ١٢ من النظام الداخلي لمجلس الوصاية ، قرر المجلس ، دون اعتراض ، الموافقة على طلبي بابوا غينيا الجديدة وفيجي ، ودعاهما إلى الاشتراك في مداولات المجلس دون أن يكون لهما الحق في التصويت .

قرار

٦ - أثناء الدورة السابعة والخمسين ، قرر مجلس الوصاية دون اعتراض[٢] ، في جلسته ١٦٨٠ المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أن يحيط علما بتقرير الأمين العام عن وثائق التفويض للدورة الاستثنائية العشرين[٣] .

هاء - رسالة مؤرخة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (T/1940) متضمنة طلبا لعقد دورة استثنائية لمجلس الوصاية للنظر في إيفاد بعثة لمراقبة استفتاء سيجرى في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ في بالاو بشأن اتفاق الارتباط الحر

٧ - في الجلسة ١٦٧٣ ، المعقودة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، أعرب ممثل الولايات المتحدة عن تقدير وفده لمجلس الوصاية للموافقة بالاجماع على الدعوة إلى عقد دورة استثنائية[٤] . ورأى أن طلب شعب بالاو إلى المجلس إيفاد بعثة زائرة إلى إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية من أجل مراقبة الاستفتاء الذي سيجرى في ٦ شباط/فبراير بشأن اتفاق الارتباط الحر يتسق مع ما تبقى من المسؤوليات الإشرافية المنوطة بمجلس الوصاية عملا بالقرار ٢١٨٣ (د - ٥٣) المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٦ . فإجراء الاستفتاء ونتائجه يكتسبان أهمية بالنسبة لشعب وحكومة بالاو وبالنسبة للسلطة القائمة بالإدارة . كما أن الولايات المتحدة على قناعة بأن الاستفتاء جدير باهتمام المجلس .

٨ - وفي هذا الصدد ، استشهد بالرسالة المؤرخة في ١٥ كانون الاول/ديسمبر والموجهة من رئيس بالاو إلى حكومة الولايات المتحدة ونصها كما يلي :

"كما تعلمون ، فقد وقّعت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ على الأمر التنفيذي رقم : ٨٤ ، الذي حدد ٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ موعدا لإجراء الاستفتاء العام السابع في بالاو بشأن اتفاق الارتباط الحر بين الولايات المتحدة

وجمهورية بالاو . وقد صدر هذا الامر في أعقاب موافقة كونغرس الولايات المتحدة على قرار المجلس المشترك ١٧٥ ، أي التشريع المتعلق بتنفيذ الاتفاق .

"وعليه ، فإنني أرجو ، بموجب هذا ، من حكومة الولايات المتحدة أن تطلب رسميا إلى الامم المتحدة تعيين فريق مراقبة للسفر إلى بالاو من أجل مراقبة الاستفتاء العام الذي سيجري في بالاو في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٠" .

٩ - وذكر ممثل الولايات المتحدة أن حكومته تؤيد هذا الطلب . فالتجربة وتقارير سلسلة من البعثات الزائرة التابعة للامم المتحدة تشهد على قوة المؤسسات الديمقراطية في بالاو وعلى حرية ونزاهة عملية إجراء التصويت فيها .

١٠ - ومضى قائلا إن من شأن إيفاد بعثة لمراقبة الاستفتاء الذي سيجرى في ٦ شباط/فبراير أن يمكّن مجلس الوصاية والعالم من التحقق من أن شعب بالاو يختار ، بحرية ، مركزه السياسي المقبل . وسترحب حكومته باستمرار ممارسة التماس مشاركة ممثلي الدول الاخرى في منطقة المحيط الهادئ .

١١ - وقال إنه إذا قرر مجلس الوصاية ، كما يأمل وفده ، إيفاد بعثة مراقبة إلى بالاو ، فإن السلطة القائمة بالإدارة على استعداد لأن تقدم تعاونها التام .

١٢ - ووجه رئيس مجلس الوصاية انتباه أعضاء مجلس الوصاية إلى الوثيقة T/L.1273 ، المتصلة بالآثار المالية المترتبة على مشروع القرار T/L.1272 بشأن الترتيبات المتعلقة بإيفاد بعثة زائرة لمراقبة الاستفتاء في بالاو .

١٣ - وقال ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، عند عرض مشروع القرار T/L.1272 بالنيابة عن وفده ووفد فرنسا ، أنه يرى أن اتخاذ قرار بإيفاد بعثة زائرة يمثل ردا إيجابيا من قبل مجلس الوصاية على الطلب المقدم من رئيس بالاو . كما أنه سيكون مطابقا للممارسة السابقة ومتسقا تمام الاتساق مع الالتزام الوطيد من جانب المجلس بحق شعب بالاو في تقرير المصير .

١٤ - ومضى قائلا إن مشروع القرار يسير بدقة على غرار صياغة القرارات المماثلة التي اتخذت في الدورات الاستثنائية السابقة ؛ فهو ينص على إيفاد بعثة من خمسة أعضاء تتألف من أعضاء مجلس الوصاية الذين أبدوا في المشاورات التي أجريت في وقت سابق رغبتهم في المشاركة في البعثة ، فضلا عن ممثلين لبلدين من بلدان المنطقة .

١٥ - وأردف يقول إنه سيجري الإيعاز إلى البعثة بمراقبة الاستفتاء ، وعلى وجه التحديد ترتيبات الاقتراع والإدلاء بالأصوات وإقفال عملية التصويت وإحصاء أوراق الاقتراع وإعلان النتائج . كما يُسمح بوقت كاف للبعثة كي تتحقق من الأعمال التحضيرية للاستفتاء ، بما في ذلك المراحل النهائية من الحملة وعملية التثقيف السياسي . ولدى عودة البعثة ، ستقدم تقريرا إلى مجلس الوصاية بالطريقة المعتادة .

١٦ - ووفقا لموقف فرنسا الثابت ، أعربت ممثلة فرنسا عن الأمل في أن يتمكن شعب بالاو من تحقيق أمانيه على الوجه الكامل عن طريق ممارسة حقه في تقرير المصير . وقالت إن وفدها يحبذ لذلك إيفاد بعثة لمراقبة الاستفتاء الذي سيجرى في ٦ شباط فبراير ١٩٩٠ ويؤيد جميع أحكام مشروع القرار .

قرار

١٧ - وفي الجلسة ١٦٧٣ ، المعقودة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قرر مجلس الوصاية ، دون اعتراض ، التجاوز عن المادة ٥٧ من النظام الداخلي التي تنص على تعميم نسخ من مشاريع القرارات على الأعضاء قبل الجلسة التي ستنظر فيها تلك المشاريع بأربع وعشرين ساعة .

١٨ - وتعليقا على مشروع القرار T/L.1272 تعليلا للتصويت ، قال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إن بين يدي الدورة الاستثنائية العشرين لمجلس الوصاية طلبا مقدما من الولايات المتحدة للنظر في ايفاد بعثة لمراقبة استفتاء سيجرى في بالاو في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ بشأن ما يسمى باتفاق الارتباط الحر . وبالاو ، وهي جزء من اقليم جزر المحيط الهادئ الاستراتيجي الواحد المشمول بالوصاية (ميكرونيزيا) ، تخضع لادارة الولايات المتحدة وفقا لاتفاق الوصاية المعقود بين الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة ، على النحو الذي وافق عليه مجلس الامن .

١٩ - ومضى قائلا إن تقسيم ذلك الاقليم الى اجزاء صغيرة ، وفرض جميع أنواع مراكز التبعية على كل منها ، بالاجراءات التي تتخذها السلطة القائمة بالادارة ، وعن طريق اتفاقات مجحفة ، أمر يخالف اتفاق الوصاية وميثاق الامم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

٣٠ - وذكر ان الاقتراح يدعو الى ايفاد بعثة الى بالاو لمراقبة اجراء استفتاء آخر الغرض الوحيد منه هو تأمين الموافقة على هذا الاتفاق بأي ثمن .

٣١ - ومضى قائلا إن موقف الاتحاد السوفياتي تجاه مسألة ميكرونيزيا معروف جيدا . فقد دأب الوفد السوفياتي على توجيه الانتباه الى أن ما يسمى بالمواثيق والاتفاقات المتعلقة بمختلف اجزاء ذلك الاقليم الواحد المشمول بالوصاية قد أعدت من وراء ظهر الامم المتحدة بما يشكل تحايلا على مجلس الامن ، كما فرضت انتهاكا لاتفاق الوصاية . ولذلك فانها لا تعتبر صحيحة .

٣٢ - واسترسل قائلا إن الامم المتحدة تتحمل المسؤولية عن ميكرونيزيا ، وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة المتعلقة باتفاق الوصاية[١] . ومجلس الامن وحده هو الذي يستطيع تغيير مركز الاقليم المشمول بالوصاية او انهاء اتفاق الوصاية .

٣٣ - ولتلك الاسباب ، قال إن الوفد السوفياتي لا يستطيع الموافقة على الاقتراح الداعي الى ايفاد بعثة الى بالاو ، ولذلك سيصوت معارضا مشروع القرار بشأن المسألة .

قرار

٣٤ - وفي الجلسة ١٦٧٣ المعقودة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، اعتمد مجلس الوصاية مشروع القرار T/L.1272 بأغلبية ٤ أصوات مقابل صوت واحد ، بوصفه القرار ٢١٩٣ (د إ - ٣٠)[٤] .

٣٥ - وممارسة لحق الرد ، قال ممثل الولايات المتحدة ان جزءا كبيرا من البيان السوفياتي لا يتصل بالمسألة المعروضة على مجلس الوصاية . فارادة الشعب المعبَّر عنها بحرية كانت دائما ، وستظل دائما ، هي الدليل الوحيد الذي تهتدي به الولايات المتحدة .

٣٦ - ومضى قائلا إن الهدف من البعثة الزائرة ومقصدها هو مراقبة قيام شعب بالاو بتقرير مصيره بحرية . وأعرب عن الاسف لان الاتحاد السوفياتي آثر تشويه الحالة بهذا الاسلوب المجافي للواقع .

واو - الالتماسات

قرار

٣٧ - في الجلسة ١٦٧٣ المعقودة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قرر مجلس الوصاية أن يحيط علما بأنه لم يتلق اي التماسات فيما يتصل بطلب عقد دورة استثنائية لمجلس الوصاية من أجل النظر في ايفاد بعثة لمراقبة استفتاء سيجرى في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ في بالاو بشأن اتفاق الارتباط الحر(٤) .

زاي - تقرير مجلس الوصاية الى مجلس الامن عن الدورة الاستثنائية العشرين

قرار

٣٨ - في الجلسة ١٦٧٣ المعقودة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، قرر مجلس الوصاية ، دون اعتراض ، أن يأذن للأمانة العامة بأن تعد ، بالتشاور مع رئيس المجلس وأعضائه ، تقريرا عن أعمال الدورة الاستثنائية العشرين وأن تضمّنه تقرير المجلس السنوي التالي الى مجلس الامن عن أعمال دورته السابعة والخمسين(٤) .

الحواشي

(١) T/1940 .

(٢) انظر T/PV.1680 .

(٣) T/1946 .

(٤) انظر T/PV.1673 .

المرفق

جدول أعمال الدورة الاستثنائية العشرين ،
الذي أقره مجلس الوصاية في جلسته ١٦٧٣
المعقودة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠

١ - إقرار جدول الأعمال .

٢ - انتخاب الرئيس ونائب الرئيس .

٣ - تقرير الأمين العام عن وثائق التفويض .

٤ - رسالة مؤرخة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (T/1940) ، متضمنة طلبا لعقد دورة استثنائية لمجلس الوصاية للنظر في ايفاد بعثة لمراقبة استفتاء سيجرى في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ في بالاو بشأن اتفاق الارتباط الحر .

٥ - دراسة الالتماسات المتعلقة بالبند ٤ من جدول الأعمال .

الدورة السابعة والخمسون لمجلس الوصاية

٢١ أيار/مايو إلى ٣٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠

الجزء الاول - تنظيم مجلس الوصاية وأنشطته

ألف - مقدمة

١ - يضطلع مجلس الوصاية ، بالنيابة عن مجلس الامن ، بمهام الامم المتحدة المحددة بموجب نظام الوصاية الدولي فيما يتصل بتحقيق التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لسكان إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية . وطبقا للمادة ٨٦ من ميثاق الامم المتحدة ، كان مجلس الوصاية في دورته السابعة والخمسين المعقودة في عام ١٩٩٠ مكونا على النحو التالي :

الولايات المتحدة الامريكية (عضو قائم بإدارة إقليم مشمول بالوصاية)

الصين

فرنسا

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

٢ - وفي الجلسة الافتتاحية (١٦٧٤) المعقودة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أقر مجلس الوصاية ، دون اعتراض ، جدول الاعمال المؤقت الوارد في الوثيقة T/1945 (انظر المرفق الاول لهذا التقرير)[(١)] .

٣ - وفي الجلسة نفسها ، انتخب مجلس الوصاية ، بالاجماع ، عضوي المكتب التاليين :

الرئيسة : السيدة آن غازو - سيكريه (فرنسا)

نائب الرئيسة : السيد توماس ل. ريتشاردسون (المملكة المتحدة)

٤ - وعقد مجلس الوصاية جلساته ١٦٧٤ إلى ١٦٨٣ في الفترة من ٢١ ايار/مايو إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، واستمع خلالها إلى بيانات أدلى بها ممثلو السلطة

القائمة بالإدارة وممثلوها ومستشاروها الخاصون ، والأعضاء الآخرون في المجلس (انظر الجزء الأول ، الفرع جيم ، من هذا التقرير . كما استمع إلى بيانات أدلى بها مقدمو الالتماسات ونظر في التماسات ورسائل مكتوبة (انظر الجزء الأول ، الفرع دال) .

٥ - وفي الجلسة ١٦٨١ المعقودة في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، اعتمد مجلس الوصاية تقرير لجنة الصياغة التابعة له الذي يتضمن استنتاجات المجلس وتوصياته (انظر الجزء الأول ، الفرع ياء ، والجزء الثاني) .

٦ - وفي الجلسة ١٦٨٢ المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، اعتمد مجلس الوصاية هذا التقرير المقدم إلى مجلس الأمن (انظر الجزء الأول ، الفرع كاف) .

باء - تقرير الأمين العام عن وثائق التفويض

٧ - في الجلسة ١٦٨٠ المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، نظر مجلس الوصاية ، في إطار البند ٢ من جدول أعماله ، في تقرير الأمين العام عن وثائق التفويض[٢] .

قرار

٨ - في الجلسة نفسها ، قرر مجلس الوصاية ، دون اعتراض ، أن يحيط علما بالتقرير[٣] .

جيم - دراسة التقرير السنوي للسلطة القائمة بالإدارة عن السنة المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩

٩ - في الجلسات ١٦٧٤ و ١٦٧٦ و ١٦٧٧ و ١٦٧٩ و ١٦٨١ ، المعقودة في الفترة من ٢١ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، درس مجلس الوصاية ، في إطار البند ٤ من جدول أعماله ، التقرير السنوي للسلطة القائمة بالإدارة بشأن إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية عن السنة المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩[٤] .

البيانات الافتتاحية لممثلي السلطة القائمة بالإدارة

١٠ - ذكر ممثل الولايات المتحدة أن شعوبا حول العالم قد عبّرت مؤخرا عن إرادتها تعبيرا جليا من خلال صناديق الاقتراع ، وهي وسيلة سلمية ديمقراطية تبعث على الاستقرار وذلك لتحديد مصيرها السياسي وتعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . وعلى نفس المنوال ، فإن حكومته تؤيد ، تبعا لذلك ، حكومة وشعب بالاو ، اللذين مازالا

يتشبثان بصناديق الاقتراع لتحديد مصيرهما . وقال إن حكومته تدرك وتحترم تماما دستور بالاو والعمليات السياسية التي يقتضيها ذلك الدستور . وستواصل الولايات المتحدة الوفاء بالتزاماتها ، في الوقت الذي يسعى فيه شعب بالاو إلى حسم المعضلة التي يواجهها والمتمثلة في التوفيق بين الحكم الذي يقضي به دستوره بأن تكون الموافقة على اتفاق الارتباط الحر[٥] بنسبة ٧٥ في المائة وبين رأي الأغلبية الساحقة الذي يحبذ ، باتساق ، اعتماد الاتفاق .

١١ - ومضى قائلا إن الاتفاق الذي جرى التفاوض عليه بين الولايات المتحدة الأمريكية وبالاو ينص على أن تصبح بالاو أمة ذات سيادة متمتعة بالحكم الذاتي ، عن طريق تقديم مزايا مستمرة كبيرة إلى بالاو لمدة خمسين سنة فضلا عن بعض الالتزامات والحقوق الأمنية والدفاعية للولايات المتحدة .

١٢ - ولاحظ ممثل الولايات المتحدة أنه في ضوء إبرام الاتفاق ، رأى مجلس الوصاية ، في عام ١٩٦٨ في القرار ٢١٨٣ (د - ٥٣)[٥] ، أن الولايات المتحدة قد اضطلعت ، على نحو مرض ، بالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاق الوصاية وطلب إلى الولايات المتحدة الموافقة على بدء نفاذ الاتفاق على الوجه التام في موعد لا يتجاوز ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، وإبلاغ الأمين العام بهذا الموعد .

١٣ - وأردف يقول إن حكومته تعتقد أن القرار يتمشى تماما مع هدف مجلس الوصاية المتمثل في تشجيع تقدم سكان الأقاليم نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال وفقا للرغبة التي يعبر عنها الشعب بحرية . وكرر القرار ٢١٨٣ (د - ٥٣) تأكيد قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥) في التسليم بأن أعمال تقرير المصير المشروعة يمكن أن تسفر عن الارتباط الحر أو الاستقلال أو الاندماج .

١٤ - وكما أشارت البعثة الزائرة في شباط/فبراير ١٩٩٠ التابعة لمجلس الوصاية في تقريرها[٦] ، فإنه بناء على طلب حكومة بالاو توجه الناخبون البالاويون إلى صناديق الاقتراع للمرة السابعة لمحاولة تحديد ما إذا كانت النسبة الضرورية البالغة ٧٥ في المائة ممن أدلوا بأصواتهم قد وافقت على الاتفاق . وقد وافق على الاتفاق أكثر من ٦٠ في المائة من الجمهور الذي أدلى بصوته وهي أغلبية كبيرة ، ولكنها لا تكفي للوفاء بالشرط الدستوري المحدد .

١٥ - واستطرد قائلا إن بالاو مازالت تسير شؤونها بوصفها كيانا جغرافيا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ذا هوية واضحة . وتنظر السلطة القائمة بالإدارة إلى

هذا الامر على أنه شاهد فعلي على استمرار وفائها بمسؤولياتها الإشرافية المنصوص عليها في اتفاق الوصاية . وفضلا عن ذلك فإن الولايات المتحدة تواصل وستظل تواصل الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالوصاية على الوجه التام وبشكل مسؤول إلى أن يحسم شعب بالاو مسالة مركزه .

١٦ - وذكر أن الولايات المتحدة على ثقة من أن بالاو ستتغلب على المأزق الحالي . وحسم هذه المسالة يتطلب من كل البالاويين توفر الإرادة السياسية والشجاعة والثقة بالنفس لشد عضد بعضهم بعضا من أجل بدء مرحلة النضج السياسي التام وتوجيه دفة الامور في الاتجاه الذي يقع عليه اختيارهم .

١٧ - وقامت السيدة استلا غوبيرا ، مساعدة وزير الداخلية في الولايات المتحدة والمستشارة الخاصة للسلطة القائمة بالإدارة باستعراض الاحداث التي وقعت في الإقليم المشمول بالوصاية في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ، وقالت إنه منذ أوائل الثمانينات والولايات المتحدة تتصرف على أساس افتراض أن بالاو ستعتمد اتفاق الارتباط الحر (٥) ، على وجه السرعة ، وستصبح ذات سيادة تامة . وقد عملت الولايات المتحدة ، تمشيا مع هذا الافتراض ومع التزامها بتشجيع الحكم الذاتي في الإقليم المشمول بالوصاية ، على تفويض الحكومة الدستورية في بالاو أكثر فأكثر تدريجيا ، في سلطة اتخاذ القرارات . وفي ضوء الاحداث الاخيرة ، فإن الولايات المتحدة لم تعد تستطيع أن تفترض أن بالاو ستعتمد الاتفاق في المستقبل القريب . فالاستفتاء السابع الذي أجري بشأن الاتفاق في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ لم يحصل على النسبة المطلوبة بموجب الدستور للموافقة عليه ، وهي ٧٥ في المائة . وحكومة وشعب بالاو ينظران حاليا في الخطوات التالية ، ولكن لم يتم التوصل إلى أي قرار بشأن استراتيجية محددة أو جدول زمني محدد .

١٨ - وأكدت لمجلس الوصاية أن السلطة القائمة بالإدارة تحترم إرادة شعب بالاو وممثليه المنتخبين ، وستنتظر إلى أن يقررا مسار عملهما المقبل . وفي ضوء هذه الحالة ، قررت الولايات المتحدة مواصلة الاضطلاع بمسؤولياتها ، كسلطة قائمة بالإدارة ، بشكل أكثر نشاطا وكثافة .

١٩ - واسترسلت قائلة إن مكتب المحاسبة العامة بالولايات المتحدة أصدر في تموز/يوليه ١٩٨٩ تقريرا بعنوان "المسائل المرتبطة بانتقال بالاو إلى الحكم الذاتي" لاحظ فيه ، في جملة أمور ، أن سياسة تفويض حكومة بالاو بسلطات متزايدة قد حرمت تلك الحكومة من مزايا الحصول على قدر من المشورة والتوجيه من السلطة القائمة

بالإدارة ، ولا سيما في المجال المالي . وقد قررت وزارة الداخلية معالجة بعض المسائل التي تم توجيه انتباهها إليها . وعلى وجه الخصوص ، فإنها ستسمي ممثلا مقيما للوزارة ليقدم قدرا أكبر من التوجيه إلى حكومة بالاو ، ولا سيما في مسألتي الضرائب والتخطيط . كما أن وزارة الداخلية ، وهي المسؤولة عن إدارة الإقليم المشمول بالوصاية ، تعمل حاليا على تعزيز حكومة الإقليم المشمول بالوصاية في كرور بتوفير مزيد من تسهيلات الدعم في هونولولو .

٣٠ - وذكرت مساعدة وزير الداخلية أنها عقدت ، على مدى الشهور التسعة الماضية ، خمسة اجتماعات شخصية مع رئيس بالاو ومع آخرين من القيادات في بالاو ، في محاولة دؤوبة لتعزيز وتشجيع الحكم الذاتي بموجب المادة ٦ من اتفاق الوصاية[٧] . وفي نيسان/ ابريل ١٩٩٠ ، ذهب عدة أفراد من وزارة الداخلية إلى بالاو ليصبحوا على دراية بالحالة هناك . وبناء على توصياتهم ، ستتخذ بعض القرارات الإضافية بشأن دور السلطة القائمة بالإدارة في تشييد شؤون بالاو . وقالت مساعدة الوزير إنها ستبقي مجلس الوصاية على علم بالتطورات وقت حدوثها .

٣١ - وأشارت إلى أن السلطة القائمة بالإدارة قد شنّت في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ ، بالتعاون مع حكومة بالاو ، حملة جادة إلى حد كبير لمناهضة انتشار المواد الخاضعة للمراقبة . وفي تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أسفرت عملية اكتساح كبيرة للتجار والمستوردين والبائعين عن إلقاء القبض على ٤٣ شخصا ، اعترفوا جميعا بارتكاب جرائمهم . ومن هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم ٤٣ ، كان هناك نحو ١٣ من مواطني الإقليم المشمول بالوصاية .

٣٢ - وأردفت قائلة إنه لم يقع من الكوارث أو الأزمات الطبيعية ما يكفي لتبرير تقديم تقرير عنه خلال الفترة قيد الاستعراض . كما أن العنف ذا الوجهة السياسية كان ضئيلا او معدوما في بالاو ، ولا توجد قضايا خلافية في المحكمة أو أي كوارث طبيعية أسفرت عن مشقة أو مشاكل بالنسبة لبالاو .

٣٣ - وفي المجال الاقتصادي ، وكما لوحظ في التقرير السنوي[٤] ، قالت إن السياحة قد زادت زيادة كبيرة . والولايات المتحدة توافق تماما على الملاحظات الواردة في الفقرات ٣٦ و ٦٩ و ٧٠ من تقرير مجلس الوصاية إلى مجلس الأمن عن سنة ١٩٨٩[٨] فيما يتعلق بإمكانات التنمية الاقتصادية وضرورة منع معايير الاكتفاء الذاتي غير القائمة أو الخيالية من عرقلة تحقيق الحكم الذاتي .

٣٤ - وذكرت أن تسديد مطالبات الحرب المنصوص عليها في الباب الأول قد أنجز تقريبا . وفي بعض الحالات ، تقوم المحكمة الحسبة باحتجاز الدفعة النهائية ، وفي حالات أخرى يؤدي الخلاف على المبالغ أو التوقيع على أذونات الإفراج إلى تباطؤ دفع المبالغ .

٣٥ - وأعلنت مساعدة الوزير أن السلطة القائمة بالإدارة قد أتاحت الأموال لبرنامج جديد لعمليات وصيانة مشاريع التحسين الانتاجية في الإقليم الجارية حاليا . والغرض من هذا البرنامج هو استعراض المشاريع المضطلع بها في اطار برنامج تحسين المشاريع الانتاجية في الاقليم المشمول بالوصاية على مدى السنوات العشر الماضية ، من أجل القيام بالإصلاحات والتعديلات المناسبة حيثما تحدد أوجه القصور في التشييد أو التصميم ، وتدريب السكان المحليين على عمليات تلك المشاريع وصيانتها على الوجه الصحيح . وستتولى الإشراف على مشروع العمليات والصيانة لجنة خاصة من المسؤولين الحكوميين وفقا للأولويات التي تحددها السلطات المحلية ، ومن المتوقع أن يستغرق إنجازه عدة سنوات . ويتضمن البرنامج إصلاح جسر كورو بابيلشاب ، والاشغال المتعلقة بالمطار ، وتشييد مرافق للمستشفيات ومرافق عامة في بالاو . وقد أتيح ما مجموعه ٠٠٠ ٨٢١ ٧ دولار في السنة المالية ١٩٩٠ - ١٩٩١ للبدء في تلك المشاريع ، كما خصص مبلغ إضافي قدره ٠٠٠ ٧١٩ ٥ دولار لمستشفى بالاو الجديد الذي تبلغ تكلفته ٣٤ مليون دولار .

٣٦ - واختتمت المستشارة الخاصة ملاحظاتها قائلة إنه وردت عدة إشارات في دورة مجلس الوصاية السادسة والخمسين إلى المشاورات البالغ عددها ٩٠٣ بين الولايات المتحدة وجزر ماريانا الشمالية . وفي هذا السياق ، أكدت المستشارة الخاصة للمجلس أن الولايات المتحدة توافق بصدق على الاستنتاج رقم ٤ الوارد في تقرير المجلس لعام ١٩٨٩ الذي جاء فيه أن "المجلس يرى أن أية صعوبات تنشأ حول تفسير اتفاقات المركز الجديد ينبغي أن يحسمها الطرفان المعنيان ، على أساس ثنائي ، وفقا للاجراءات التي يتفق عليها الجانبان والمنصوص عليها في اتفاقات المركز الجديد ذات الصلة"[٩] .

٣٧ - <u>وأعرب السيد فيكتوريو أوهير بيلاو ، الممثل الخاص المستشار للسلطة القائمة بالإدارة</u>[١] ، عن شكر حكومة بالاو لمجلس الوصاية لإيفاد البعثة الزائرة التابعة للأمم المتحدة من أجل مراقبة الاستفتاء الذي أجري في شباط/فبراير ١٩٩٠ في بالاو ، اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية . وقال إنه بالرغم من أن بالاو كانت تود أن يسفر الاستفتاء عن نتيجة أكثر مواتاة ، فإن مما يثلج صدرها ما خلصت إليه البعثة من أن "الاستفتاء قد أجري بحرية وبإنصاف ، ووفقا للقواعد ، وأن النتائج تعكس رغبات شعب بالاو المعبر عنها بحرية"[١٠] .

٢٨ - وأشار الممثل الخاص المستشار إلى أن القيادة الجديدة في بالاو التي اتخذت في تأييد الاستفتاء السابع بشأن الاتفاق والقانون العام رقم ٣ - ١ لجمهورية بالاو ، أنشأت لجنة معنية بمستقبل العلاقات بين بالاو والولايات المتحدة . وفيما بعد أجرت تلك اللجنة مفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن اتفاق غوام ووقّعت عليه في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٩ . وعلى الرغم من ذلك التطور ، فشل الناخبون مرة أخرى في اعتماد الاتفاق بنسبة ٧٥ في المائة التي ينص عليها الدستور .

٢٩ - وأخبر مجلس الوصاية بأنه لا يوجد في بالاو خطة وطنية محددة لايجاد حل للمركز السياسي لبالاو في المستقبل . ويؤيد زعماء بالاويون معينون إجراء استفتاء عام بشأن تعديل الدستور لتخفيف الشرط الاساسي الذي يقتضي اعتماد الاتفاق بتصويت الاغلبية البسيطة . والتمس آخرون من رئيس جمهورية بالاو تأجيل إجراء استفتاءات في المستقبل بشأن الاتفاق حتى تستقر هذه المسألة قبل اتخاذ قرار بشأن الاتجاه التالي الذي يتعين اتباعه . وتجري القيادة حاليا استعراضا للخيارات الممكنة التي يتعين أن توصي بها للبالاويين .

٣٠ - وأشار الممثل الخاص المستشار إلى أن بالاو قد سردت في عام ١٩٨٩ ، التزامات معينة لم تف بها السلطة القائمة بالإدارة والتي كانت بالاو ترى أن من شأنها أن تسفر عن تحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي الاقتصادي في بالاو . ولا يزال بعض هذه الالتزامات معلقا حتى الآن .

٣١ - وقال إنه يرى أن كثيرا من النقد الذي وُجّه على مر السنين إلى إدارة حكومة الولايات المتحدة لبالاو له ما يبرره . ويمكن النظر إلى الاتفاق بوصفه محاولة للتعويض عن أوجه الفشل في وصاية الولايات المتحدة التي سوف تواصل الالتزام بتلك الوصاية إلى أن يتم تنفيذ المركز السياسي الجديد . وأعرب عن أمله في إمكانية التوصل مع الولايات المتحدة إلى تحقيق تنمية اقتصادية قابلة للتطبيق والإدامة لتحرير بالاو من ربقة التبعية الاقتصادية ودولة الرعاية الاجتماعية التي أنشئت ، وعندئذ فقط تكون بالاو قد أنجزت عملا حقيقيا حرا فيما يتعلق بتقرير مصير مركزها في المستقبل .

٣٢ - ولا يزال اقتصاد بالاو يعتمد إلى حد كبير على تدفق النقد سنويا من الولايات المتحدة على الرغم من وجود ما يدعو إلى التفاؤل بشأن التنمية الاقتصادية . بيد أن الافتقار إلى الهياكل الاساسية ، لا سيما في بابلثواب وهي أكبر جزيرة في بالاو قد حال

دون تحقيق إمكاناتها الاقتصادية على النحو الأوفى . وتحتاج بالاو إلى مساعدة كبيرة لكي تُنشأ الهياكل الأساسية الضرورية ، وهي مساعدة كانت تتوقع أن تتدفق إليها من جراء وصاية الولايات المتحدة وأي علاقة تالية قد تدخل فيها . وعقدت آمالها على أن تفي الولايات المتحدة بمسؤوليات وصايتها وتضطلع بها على النحو الأوفى ، سواء تم أو لم يتم تنفيذ الاتفاق .

٣٣ - وأعرب الممثل الخاص المستشار عن سروره لأن يذكر أن التقدم جار في تشييد المستشفى الحديث والمرفق الصحي وفقا للمواعيد المحددة . وقد قدمت السلطة القائمة بالإدارة ١٦ مليونا من الدولارات من أجل تشييد المرحلتين الأولى والثانية من المشروع . بيد أن استكمال المستشفى يتطلب مبلغا اضافيا قدره ٨,٨ مليون دولار كانت بالاو قد طلبته من السلطة القائمة بالإدارة .

٣٤ - وقال إن بالاو عبّرت عن سرورها لقيام وزارة الداخلية في الولايات المتحدة بإدراج مبلغ ١,٥ مليون من الدولارات في طلبها لمخصصات الميزانية من أجل تنفيذ برامج خاصة في بالاو ، وهو مبلغ محدد في قانون الولايات المتحدة الذي أذن بتنفيذ اتفاق بالاو ريثما تعتمده بالاو . وعلى الرغم من عدم تنفيذ الاتفاق حتى الآن ، أدركت السلطة القائمة بالإدارة الاحتياجات الخاصة لبالاو ، وطلبت إلى كونغرس الولايات المتحدة أن يقوم بتمويل سجن جديد ، وبرامج المساعدة في انفاذ قانون المخدرات والتأهيل ومساعدة مكتب المدعي الخاص ومكتب المراجع العام للحسابات .

٣٥ - وفي أيار/مايو ١٩٩٠ طلب زعماء بالاو مبلغ ٨٩,٢ مليون من الدولارات من كونغرس الولايات المتحدة من أجل تنفيذ مشاريع هياكل أساسية رئيسية وعلى سبيل المثال تطوير طرق بابلثواب ، وتوزيع الطاقة الكهربائية ونقلها ، وتوسيع مصنع معالجة المجاري في كورور وتحسينه ، وادخال تحسينات في الطاقة الكهربائية وفي شبكة المياه في الجزر النائية ووضع نظام فعّال للاتصالات اللاسلكية . وقال إنه لا ينبغي اعتبار هذه التحسينات الانتاجية الأساسية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي في بالاو ، أمرا متوقفا على موافقة بالاو على الاتفاق .

٣٦ - وبدأت هيئة الزوار برامج لتعزيز السياحة وتطويرها باستخدام تمويل اضافي تحصل عليه من الضرائب المفروضة على المغادرة وعلى غرف الفنادق . ويوجد في بالاو حاليا ١٠ فنادق مجموع غرفها ٣٥٥ غرفة . بيد أنه ليس بمقدور السياحة أن تحقق أعلى مستوى لامكاناتها دون إنشاء الهياكل الأساسية التي تدعو إليها مسيس الحاجة . ووفقا

لاحصاءات عام ١٩٨٩ ، زار بالاو ٣٨٣ ١٩ سائحا ، وذلك بالمقارنة مع ٤٥٠ ١٦ سائحا في عام ١٩٨٨ . ونتيجة لقرب بالاو جغرافيا من اليابان بلغت نسبة اليابانيين ٦٠ في المائة من بين زوارها .

٣٧ - ولاحظ الممثل الخاص المستشار تحسنا في صناعة مصائد الاسماك في بالاو ، لا سيما فيما يتصل باستغلال موارد مصائد الاسماك داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة التي تبلغ مساحتها ٢٠٠ ميل . وبعد التصديق على المعاهدة المتعددة الاطراف المتعلقة بمصائد الاسماك بين الولايات المتحدة و ١٦ بلدا من البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، استفادت بالاو من حصتها النسبية من أموال المعاهدة نقدا ومن حيث المساعدة التقنية على حد سواء التي بلغت أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ دولار سنويا . وبمقتضى اتفاق الوصول إلى مصائد الاسماك في بالاو المبرم مع أربع رابطات يابانية لمصائد الاسماك ، يدفع لبالاو رسوم ترخيص تبلغ زهاء ٠٠٠ ٥٠٠ دولار لما يقرب من ٣٩٠ سفينة يابانية لصيد الاسماك . ونتيجة لقيام شركة بالاو مارين اندستريال (Corporation Palau Marine Industrial) مؤخرا باستكمال مرفق للتخزين البارد ومصنع لقوالب الثلج ، توجد في بالاو عمليتان محليتان لمصائد الاسماك تستخدمان قوارب صيد الاسماك بالخيط الطويل وبالقضيب والخيط .

٣٨ - وفضلا عن ذلك ، اشتركت بالاو بنشاط واستفادت ببرامج وأنشطة إقليمية تضطلع بها وكالة مصائد الاسماك لمحفل جنوب المحيط الهادئ . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، وقّعت بالاو على اتفاقية حظر صيد السمك بالشباك العائمة الطويلة في جنوب المحيط الهادئ ، التي لا تزال تنتظر موافقة الهيئة التشريعية في بالاو .

٣٩ - وصرح الممثل الخاص المستشار ، بصدد الاعراب عن مجال آخر من المجالات التي تثير قلق البالاويين ، بأن الولايات المتحدة تزمع التخلص من ما يقدر ب ٥٠٠ طن من الاسلحة الكيميائية ، بما في ذلك غازات أعصاب فتاكة ، في جزيرة جونستون في وسط المحيط الهادئ . وتؤيد بالاو بشدة الاحتجاج الرسمي الذي قدمته حكومة الولايات الاتحادية لميكرونيزيا ضد تلك الخطة للتخلص من الاسلحة ، فضلا عن اعتراضات دول جزرية أخرى في منطقة المحيط الهادئ .

بيانات الاعضاء

٤٠ - صرح ممثل الصين بأنه امتثالا لاحكام ميثاق الامم المتحدة ، اشترك الوفد الصيني في عام ١٩٨٩ لاول مرة في أعمال مجلس الوصاية ، وأعرب عن رغبته في المساهمة

في الأعمال التي يضطلع بها نظام الوصاية الدولي وتعزيز النهوض بالإقليم المشمول بالوصاية[١١] . وتشترك الصين للسبب ذاته ، في أعمال الدورة السابعة والخمسين للمجلس .

٤١ - وامتثالا للقرارات ذات الصلة ، أوفد مجلس الوصاية بعثة زائرة إلى بالاو في شباط/فبراير ١٩٩٠ لمراقبة الاستفتاء بشأن اتفاق الارتباط الحر . وقد ترتب على أول مشاركة للوفد الصيني في بعثة زائرة كهذه أثر عميق في نفس الوفد ووسّعت هذه المشاركة من معرفته بالإقليم . وتقابل الوفد خلال الزيارة مع بالاويين ، وانعكست آراؤه بشأن بعض القضايا في تقرير البعثة الزائرة[٦] . كما أحاط الوفد علما بنتائج الاستفتاء .

٤٢ - ورأى ممثل الصين أن مجلس الوصاية قد استعان بتقرير السلطة القائمة بالإدارة[٤] وبيانات أعضاء مجلس الوصاية ، والسلطة القائمة بالإدارة وممثل بالاو ، فضلا عن بيانات الملتمسين في فهم الحقائق والأوضاع الراهنة في الإقليم المشمول بالوصاية على نحو أكثر تعمقا ، مما من شأنه أن يؤدي إلى تعزيز قيام المجلس بتنفيذ الأحكام ذات الصلة من الميثاق تنفيذا صحيحا وشاملا .

٤٣ - ولاحظ الممثل الصيني أن المهمة الرئيسية لنظام الوصاية الدولي هي تعزيز السلم والأمن الدوليين وتعزيز نهضة سكان الأقاليم المشمولة بالوصاية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وتطويرهم المطرد من أجل إقامة حكومة ذاتية وتحقيق الاستقلال . وأعرب عن سرور الصين البالغ لملاحظة أن شعب الإقليم المشمول بالوصاية في جزر المحيط الهادئ قد أحرز على مر السنين تقدما ملحوظا إلى حد ما في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي ميادين أخرى . ومن جهة أخرى ، أوضحت بيانات الممثلين والملتمسين ذوي الصلة أنه لا تزال توجد بعض المشاكل وأوجه القصور التي تتطلب الاهتمام عن كثب . وأعرب عن أمله في أن تنظر السلطة القائمة بالإدارة بجدية في آراء شعب الإقليم المشمول بالوصاية وأن تلبي مطالبه وأن تفي إلى أبعد مدى بالتزاماتها تجاه الإقليم المشمول بالوصاية ، وتهيئ من ثم الأوضاع الضرورية من أجل تقرير المصير في وقت مبكر .

٤٤ - ولاحظ أنه وفقا للميثاق ، تتمتع الشعوب في الأقاليم المشمولة بالوصاية بحرية اختيار مستقبلها السياسي وذلك بممارسة حقها في تقرير المصير . وأعرب عن تأييد الصين لمبدأ تقرير المصير الوطني واحترام خيار الشعب في الأقاليم المشمولة بالوصاية ، النابع من ارادتها الحرة ، فيما يتعلق بمركزه السياسي في المستقبل .

٤٥ - وصرح ممثل المملكة المتحدة بأن حكومته تؤيد دائما الجهود التي يبذلها شعب إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية الرامية إلى تحقيق أي شكل من أشكال الحكم الذاتي يفي برغباته ويتفق مع ظروفه الخاصة(١١) . ولقد صاغ الميكرونيزيون دساتيرهم على مدى الـ ٣٠ سنة الماضية ، وتفاوضوا بشأن اتفاقات مركزهم الجديد واشتركوا في الاستفتاءات العامة لاعتماد تلك الاتفاقات . وفي عام ١٩٨٦ ومن أجل هذه الأسباب ، اعتمد وفده بالاشتراك مع أعضاء آخرين في مجلس الوصاية القرار ٢١٨٣ (د - ٥٣) ، الذي سلّم المجلس بمقتضاه بأن شعوب ميكرونيزيا قد مارست حقها في تقرير المصير بحرية واختارت إما الارتباط الحر مع الولايات المتحدة وإما مركز الكومنولث .

٤٦ - وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن عدم موافقته على الحجة القائلة بأن شعوب ميكرونيزيا لم يُسمح لها باختيار سياسي حر وأن السلطة القائمة بالإدارة قامت لأسباب استراتيجية خاصة بها ، بتقسيم الإقليم المشمول بالوصاية إلى أربعة كيانات لكي تزيد من اعتماده على الولايات المتحدة . وعلى الرغم من محاولة الولايات المتحدة لعدة سنوات الرامية إلى إنشاء دولة واحدة في ميكرونيزيا ، وفي سياق المفاوضات بشأن مركز ميكرونيزيا في المستقبل والاستفتاءات العامة الشعبية التي تلتها ، أصبح من الواضح أن سكان الإقليم المشمول بالوصاية الذي تفصل آلاف الأميال من المحيط بين أجزائه لا تتوفر لديهم الرغبة في إنشاء دولة واحدة . إن إنشاء أربعة كيانات مستقلة دليل على التزام السلطة القائمة بالإدارة بالديمقراطية وبحق سكان الإقليم المشمول بالوصاية في تقرير المصير . وقال إن وفده يرحب دائما بذلك الالتزام ويؤيده .

٤٧ - وصرح ممثل المملكة المتحدة بأن الموضوع الرئيسي في مناقشات مجلس الوصاية في عام ١٩٩٠ كان ، بطبيعة الحال ، بالاو . وعلى غرار ما حدث في الماضي ، تم تقديم قدر كبير من المعلومات المفيدة عن الإقليم . ولقد استمع وفده باهتمام إلى بياني ممثلي السلطة القائمة بالإدارة(١) وبالاو . ودرس بعناية آخر تقرير للسلطة القائمة بالإدارة وأعرب عن امتنانه للملتمسين لمساهماتهم الاضافية في أعمال المجلس . وقال إن وفده يرى أن الصورة الشاملة مشجعة . وبصفة عامة ، أعرب عن امتنان وفده لملاحظة أن شعب بالاو لا يزال يحكم نفسه بفعالية وفقا لدستوره ويواصل إحراز تقدم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية التعليمية .

٤٨ - وقد تشجع وفده بالزيادة السريعة في السياحة في بالاو ، التي ساعدت على ازدهار القطاع الاقتصادي الخاص وتقليل اعتماد البالاويين على الوظائف الحكومية .

فإذا طُورت بحكمة ، فإنها ستزود بالاو بمصدر دائم للدخل . وتأمل المملكة المتحدة أن تتخذ حكومة بالاو ما يلزم حتى لا يتأثر الجمال الطبيعي لبالاو ، وهو عين الشيء الذي جاء السياح ليكتشفوه ، بتشجيعها لنمو هذه الصناعة الهامة .

٤٩ - وتشجعت أيضا المملكة المتحدة بالتقدم المحرز الذي ذكرت التقارير حدوثه في ميدان مصايد الاسماك . وهي تعلم ، من التجربة ، أن الدخل الاتي من ترتيبات إصدار التراخيص والمشاريع المتصلة بمصائد الاسماك يمكن أن يوفر دخلا قيما وعمالة . وقد رحبت بالتدريب والمساعدة التي قدمتها الى بالاو السلطة القائمة بالإدارة في مجال تعزيز مصايد الاسماك ، وهو مثال على اسهام السلطة القائمة بالإدارة في التقدم المستمر لبالاو . وقد قُدّمت أموال اضافية في اطار برنامج تنمية الهياكل الاساسية لإنشاء مستشفى جديد . وقد رحبت بصفة خاصة أيضا بقرار السلطة القائمة بالإدارة ، الذي اتُخِذ استجابة للاهتمامات التي أعربت عنها حكومة وشعب بالاو ، بتنفيذ مشروع طويل الأجل لتحسين تشغيل وصيانة مختلف مرافق الاشغال العامة وتصحيح بعض أوجه القصور في المرافق المقدمة في إطار برنامج تحسين المشاريع الانتاجية .

٥٠ - وذكر ممثل المملكة المتحدة أنه كان من الصعب اقامة توازن بين رغبة بالاو في تحقيق الاعتماد على الذات اقتصاديا وبين اعتماد الاقتصاد البالاوي الى حد مفرط على حقنات سنوية من الاموال من السلطة القائمة بالادارة ، ومعظمها لإجراء تحسينات حيوية في الهياكل الاساسية للإقليم . ولم تنفذ المشاريع الانتاجية دون تكاليف كما أن تكاليف تشغيل وصيانة الطرق والمستشفيات الجديدة ستكون باهظة . والقاعدة الضريبية لبالاو غير كافية لتمويل تلك التكاليف المستمرة - رغم التحسن في جمع الضرائب الذي ذكرت التقارير حدوثه في ١٩٨٨/١٩٨٩ . وإذا كان المراد تحقيق اقتصاد ذاتي التمويل ، فلابد من انتهاج نهجين : القاء نظرة متعمقة على مشاريع الانفاق الجديدة ، لضمان امكانية خدمتها بعد استكمالها ؛ والنمو في الاقتصاد المحلي ومن ثم قاعدته الضريبية . ولذا تكتسب تنمية الانشطة مثل السياحة وصيد الاسماك ، في هذا الصدد ، أهمية اضافية ، كما كان شأن التوسع في القطاع الخاص في الاقتصاد بصفة أعم .

٥١ - وتشجعت المملكة المتحدة كذلك بفضل التطورات الحاصلة في الميدان الاجتماعي . فقد حققت الحملة الاخيرة التي قامت بها السلطة القائمة بالإدارة بالتعاون مع حكومة بالاو ضد الاتجار بالمخدرات نجاحا ملحوظا . وقد سرّ وفده ملاحظة استمرار البرامج الاتحادية الاخرى ، في مجالات مثل الصحة والتعليم ، التي ساعدت على تحسين مستويات المعيشة في جميع أنحاء بالاو .

٥٢ - وفيما يتعلق بمسألة المركز السياسي المقبل لبالاو ، كان لحكومة المملكة المتحدة شرف المشاركة في بعثة الأمم المتحدة الزائرة لمراقبة الاستفتاء الذي أجري في بالاو في شباط/فبراير ١٩٩٠ . أما عدم اعتماد اتفاق الارتباط الحر فمسألة تخص البالاويين أنفسهم . وقد أجري الاستفتاء بطريقة حرة ونزيهة وديمقراطية ولذا فإن نتيجته تمثل رغبة شعب بالاو التي أعرب عنها بحرية . ومهما كانت آراء شعب بالاو بشأن الأحكام المحددة للاتفاق واتفاقاته الفرعية ، فإن أغلبيته تحبذ بوضوح استمرار وجود علاقة وثيقة ، مثل الارتباط الحر بالولايات المتحدة التي منحتهم مساعدة سخية وتوجيها لما يزيد على ٤٠ عاما .

٥٣ - وتأمل المملكة المتحدة أن تُحل قريبا المصاعب الراهنة المتعلقة بالمركز السياسي المقبل لبالاو . وبالاو مستعدة للحكم الذاتي ، كما بين ذلك بوضوح البالاويون أنفسهم . ولم يكن القصد أبدا من اتفاق الوصاية أن يبقى الى الأبد . وبالتأكيد فليس مما يحقق مصالح شعب الاقليم المشمول بالوصاية على أحسن وجه أن يبقى كذلك . وتلاحظ المملكة المتحدة أن زعماء بالاو والشعب البالاوي يستعرضون خياراتهم وهي تتمنى لهم كل النجاح وتعدهم بتقديم دعمها لما يبذلونه من جهود للقيام ، في أقرب وقت ممكن بتحديد المركز السياسي المقبل الذي يتفق ورغباتهم .

٥٤ - وقد استمعت المملكة المتحدة باهتمام الى الالتماسات التي قدمها ممثلو جزر ماريانا الشمالية خلال الدورة الحالية . ومن الواضح أنه لا تزال هناك اختلافات معينة حول تفسير اتفاق المركز الجديد بين الولايات المتحدة وكمنولث ماريانا الشمالية . ولا تزال المملكة المتحدة ترى أنه ينبغي مواجهة هذه المصاعب في سياق الاجراءات التي تم الاتفاق عليها بينهما في إطار عهد الكمنولث[١٢] .

٥٥ - وذكر ممثل فرنسا أن مجلس الوصاية قام في عام ١٩٨٦ ، في دورته الثالثة والخمسين ، باعتماد القرار ٢١٨٣ (د - ٥٣) ، الذي هدفت توصياته الى تمكين الكيانات الاربعة لإقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية من أن تحقق بشكل كامل المركز الذي تختاره كل منها[١١] . ومنذ ذلك الوقت ، أيد الوفد الفرنسي ، في مناسبات كثيرة ، التنفيذ السريع لهذا القرار . وبناء عليه ، فهو يرحب بالاتفاق الذي توصلت إليه في ٣٦ أيار/مايو ١٩٨٩ في غوام اللجنة المعنية بمستقبل العلاقات بين بالاو والولايات المتحدة الذي مهد الطريق لإجراء استفتاء سابع للبالاويين بشأن اتفاق الارتباط الحر مع الولايات المتحدة .

٥٦ - وقرر مجلس الوصاية ، في دورته الاستثنائية العشرين المعقودة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، أن يوفد بعثة زائرة الى بالاو لمراقبة الاستفتاء الذي أجري في شباط/فبراير ١٩٩٠[١٣] وسر فرنسا اشتراك ممثل عن جمهورية الصين الشعبية ، للمرة الاولى في ذلك الشأن . وقد انتهت البعثة الزائرة في تقريرها الى أن الاستفتاء أجري في ظل ظروف حرة ومناسبة[٦] . وعلى الرغم من أن ٦٠ في المائة من السكان أيدوا اتفاق الارتباط الحر ، فلم تبلغ نسبة المؤيدين الاغلبية الدستورية المطلوبة وقدرها ٧٥ في المائة . ويأمل وفده وضع حلول مناسبة في المستقبل القريب لتسهيل تنفيذ المركز الذي يختاره شعب بالاو مما سيعزز تحرر اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية .

٥٧ - والى حين تحقيق هذا الهدف ، وطالما ظل اتفاق الوصاية ساريا ، يجب على السلطة القائمة بالإدارة أن تستمر في الاضطلاع بالالتزامات التي تتحملها بموجب هذا الاتفاق . وقد لاحظ الوفد الفرنسي مع الارتياح تأكيدات الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة في دورات سابقة لمجلس الوصاية وفي الدورة الحالية .

٥٨ - وقال إن وفده رحب أيضا بما أحرز مؤخرا من تقدم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم المشمول بالوصاية وفي مجالي التعليم والسياحة . وقد درس بدقة المعلومات المتعلقة ببالاو في آخر تقرير سنوي للسلطة القائمة بالإدارة . ويرحب بصفة خاصة بالمبادرات التي اتخذتها السلطة القائمة بالإدارة ، وفقا لتوصيات مجلس الوصاية ، لتقديم المساعدة في حماية الموارد البحرية لبالاو .

٥٩ - وقد استمعت فرنسا أيضا باهتمام شديد الى الممثل الخاص المستشار للسلطة القائمة بالإدارة الذي عرض الجهود المبذولة في مجال المرافق العامة ، وخاصة المستشفيات . بيد أن وفده على علم بالمصاعب التي لا تزال قائمة وبالمشاغل التي يشعر بها شعب بالاو إزاء احتمالات المستقبل التي لا تزال مبهمة . وقد أشارت الى هذه المصاعب والمشاغل مصادر مثل مقدمي الالتماسات الذين أدلوا بكلمات أمام مجلس الوصاية . وحتى لو كان بعضهم يبدو مفرطا في التشاؤم ، فلا يزال من الحقيقي أن التقدم الرئيسي في تحقيق الطبيعة الديمقراطية للمؤسسات المحلية ومستوى معيشة الافراد لم يعالج بعد بالكامل بعض أوجه القصور ، وخاصة الاعتماد الخطير على المصادر الخارجية ، وهو شاغل مشروع لدى مواطني بالاو . وعلى الرغم من ذلك ، يكرر وفده الإعراب عن تقديره للتعاون القائم بين زعماء بالاو والسلطة القائمة بالإدارة من أجل حل المشاكل المتبقية .

٦٠ - وقد أحاط الوفد الفرنسي علما على النحو الواجب بالبيانات التي أدلى بها مقدمو الالتماسات من جزر ماريانا الشمالية . ويرحب ببدء المشاورات في إطار الفرع ٩٠٢ من الاتفاق الثنائي بين الولايات المتحدة وجزر ماريانا الشمالية(١٢) . ويأمل في أن تتوج هذه المفاوضات بالنجاح .

٦١ - وكان موقف الوفد الفرنسي المعروف يفيد بالرغبة في أن يتمكن سكان الإقليم المتبقي الوحيد المشمول بالوصاية من ممارسة حقهم في تقرير المصير ممارسة كاملة في أقرب وقت ممكن . ولهذا ، أكدت فرنسا من جديد أنها تأمل في تذليل العقبات التي تحول دون وصول السكان الى المركز الذي يختارونه على أساس الاحترام الكامل لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

٦٢ - وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية(١١) أن وفده درس بعناية تقرير الولايات المتحدة عن إدارة إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية للفترة من ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩(٤) ، وورقة العمل التي اعدتها الأمانة العامة(١٤) ، والالتماسات والرسائل الخطية الموجهة إلى مجلس الوصاية في الدورة الحالية . واستمع بعناية إلى البيان الاستهلالي الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة وإلى بيانات الملتمسين . وقد خلص الوفد السوفياتي من تلك المعلومات المتنوعة غير الوافية الى نتيجتين تتعلقان بالإقليم المشمول بالوصاية .

٦٣ - ولاحظ الممثل السوفياتي أن السلطة القائمة بالإدارة قامت أثناء الفترة المستعرضة باتخاذ خطوات لدفع عجلة التنمية في الإقليم المشمول بالوصاية . وانطلاقا من المهمة الاساسية لنظام الوصاية الدولي المحدد في ميثاق الأمم المتحدة ، هناك مشاكل خطيرة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تعرقل تنمية اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية وتقتضي أن ينظر فيها مليا مجلس الوصاية والسلطة القائمة بالإدارة لاتخاذ اجراءات محددة بشأنها . وتتمثل المهمة التي تواجه المجلس في إيجاد حلول ملائمة لهذه المشاكل تحقق المصالح العليا لشعب ميكرونيزيا . وقد كرس الميثاق ، واتفاق الوصاية(٧) ، وعدد من صكوك الأمم المتحدة الاخرى الالتزامات الدولية التي تقع على عاتق السلطة القائمة بالإدارة .

٦٤ - وعلى الرغم من أن تقرير السلطة القائمة بالإدارة تناول جميع أجزاء إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية فقد اقتصرت المعلومات المحددة عن الحالة في الإقليم والمشاكل التي ثارت والإجراءات التي اتخذتها السلطة القائمة بالإدارة ، على

بالاو ، التي تمثل أحد أجزاء الإقليم . ويأمل الوفد السوفياتي أن لا يغفل التقرير المقبل هذه المسألة . وإلى حد ما ، يمكن اعتبار المشاكل التي تواجه بالاو مشاكل تميز جميع أجزاء الإقليم المشمول بالوصاية . ويتبين هذا ، في جملة أمور ، من البيانات التي أدلى بها ممثلو جزر ماريانا الشمالية في الجلسات السابقة ، الذين أعربوا عن القلق الشديد من جراء ما آلت اليه الحالة هناك .

٦٥ - ويرى الوفد السوفياتي أنه يتعين على السلطة القائمة بالإدارة أن تزود الأمم المتحدة بالمعلومات عن الإقليم المشمول بالوصاية كله إلى أن يقوم مجلس الأمن ، الذي يضطلع بالمسؤولية عن الإقليم المشمول بالوصاية بموجب الميثاق ، باتخاذ قرار يقضي بإنهاء اتفاق الوصاية . ويتمشى هذا تماما مع الحقوق الحيوية لشعب ميكرونزيا الذي ينبغي أن ينال تأييد مجلس الوصاية في مجال تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير . ولدى ممارسة هذا الحق ، يجب على المجلس أن يرصد وأن يؤمن بعناية حقوق ومصالح شعب الإقليم المشمول بوصاية الأمم المتحدة . وأضاف أن الوفد السوفياتي على قناعة بأنه لا يمكن اتباع نهج متوازن قائم على المسؤولية خال من التعصب والتمييز الإيديولوجي دون احترام القيم الإنسانية العالمية . وإيلاء الاولوية لمبادئ وقواعد القانون الدولي ، والجهود المبذولة لإجراء حوار ، وتحقيق تعاون وبذل جهود مشتركة لإيجاد حلول مقبولة على أساس متبادل .

البيانات الختامية التي أدلى بها ممثلو السلطة القائمة بالإدارة

٦٦ - في الجلسة ١٦٨١ المعقودة في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، صرح السيد فكتوريو أوهر بيلاو ، الممثل الخاص المستشار للسلطة القائمة بالإدارة ، أن القلق الحقيقي الذي يساور بالاو منذ وقت طويل يتعلق بعدم وجود هيكل أساسي ملائم لتحقيق رفاهها الاقتصادي والاكتفاء الذاتي في الحاضر والمستقبل[١٥] . ولأنه لا توجد طرق موصلة في جزيرة بابلثواب الكبرى ، فإن النقل البري إلى القرى الكبيرة والصغيرة البعيدة عن المركز ما فتئ حلما بعيد المنال . ويقوم السكان برحلات يومية إلى كورور ، المركز التجاري ، بواسطة قوارب بخارية باهظة التكاليف ، كما أن انخفاض المد جعل هذه المهمة شديدة الخطر .

٦٧ - وتنتج محطة الطاقة للشركة الهندسية لشبكات الطاقة الدولية ما يكفي من الطاقة لتلبية احتياجات جميع سكان كورور ، ومع ذلك فقد انقطع التيار الكهربائي أحيانا لأن خطوط نقل القدرة الكهربائية قديمة وبالية . وتعمل الشبكات العامة لنقل المياه أقل من ٢٤ ساعة يوميا نظرا لوجود تسرب في الموصلات الرئيسية الجوفية .

٦٨ - وأخذ الأمل يراود بالاو بفضل البيانات التي أعلنت فيها السلطة القائمة بالإدارة انها تنوي اتخاذ خطوات للتغلب على المشاكل التي تعترض مشاريع التحسين الانتاجية . وقال إنه يأمل في أن تقدم بالاو تقريرا أفضل في عام ١٩٩١ يتناول ذلك الجانب من التزام السلطة القائمة بالإدارة في مجال الوصاية .

٦٩ - وانتقل الممثل الخاص المستشار إلى الحديث عن العلاقة القائمة حاليا بين بالاو والولايات المتحدة والمشروع الرامي إلى تعزيز الوجود الملموس لموظفي وزارة الداخلية في بالاو فقال إن بالاو تثق في أن هذا يتمشى جزئيا مع بعض توصيات مكتب المحاسبة العامة . ورحبت بالاو بالخبرات الفنية من الولايات المتحدة ، وخاصة في شؤون الميزانية والإدارة المالية . واستدرك قائلا إنه لا ينبغي للمستشارين والخبراء الاستيلاء على الوظائف الحكومية الأساسية التي كان يشغلها من قبل أبناء بالاو ، وإلا فإن مصالح سكان بالاو سوف تتضرر ويقل القدر الذي تحقق من الحكم الذاتي خلال السنوات العشر الماضية من العمل في إطار الحكومة الدستورية .

٧٠ - وأضاف أن حكومة بالاو ترحب بمشروع إنشاء مكتب للمحيط الهادئ في هونولولو يتولى تقديم خدمات دعم وتأمل أن يساعد على تنسيق برامج حكومة الولايات المتحدة الاتحادية وأن يخدم بوصفه مركز تنسيق وسيط لطلبات بالاو العديدة للحصول على المساعدة التقنية وأنواع أخرى من المساعدات على سبيل الاستعجال .

٧١ - وأعرب الممثل الخاص المستشار عن امتنان بالاو للسلطة القائمة بالإدارة لانها شجعت بالاو على أداء بعض المهام الحكومية في مجال الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية . وفضلا عن كون بالاو عضوا كاملا في وكالة مصائد الأسماك لمحفل جنوب المحيط الهادئ ، فقد وقعت على اتفاقية حماية وتنمية الموارد الطبيعية والبيئة في منطقة جنوب المحيط الهادئ وبروتوكوليها . وقد وضعت بالاو ترتيبات ثنائية مع استراليا ونيوزيلندا تقضي بإرسال مدرسين من المدارس الثانوية ، وممرضات وفنيين طبيين وصحيين لحضور دورات دراسية في هذين البلدين . وفي إطار الاتفاقات الثنائية المعقودة لتقديم منح ومعونة ، قدمت اليابان مواد بناء وخبرات تقنية لانشاء مشاريع أحواض مصائد الأسماك في ٤ ولايات من مجموع الولايات البالغ عددها ١٦ ولاية في بالاو . وقد زار بالاو ممثلون من القنصلية العامة الفرنسية في هونولولو وسفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية في مانيلا . وزار بالاو موظفون من بلدان أجنبية أخرى ومنظمات إقليمية ودولية ، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، لتقدير احتياجاتها ووعدوا بتقديم مساعدات ملائمة .

٧٢ - وفيما يتعلق بمسألة الوضع السياسي ، أوضح الممثل الخاص المستشار أن الناخبين في بالاو لم يرفضوا اتفاق الارتباط الحر[٥] بوصفه احد خيارات المركز السياسي . لقد فضل الناخبون الارتباط الحر مع الولايات المتحدة على الاستقلال أو انشاء علاقات أوثق في اثنين من الاستفتاءات السبعة عند طرح هذه الخيارات في الاقتراع . وتمثل نسبة ٦٠,٨ في المائة التي سجلها الاستفتاء الاخير أغلبية ساحقة لان الاغلبية البسيطة كانت معيار الحصول على نتيجة ملائمة .

٧٣ - وكما ذكر ممثل المملكة المتحدة (انظر الفقرة ٥٢) ، فان معظم سكان بالاو ، بصرف النظر عن آرائهم بشأن شروط الاتفاق المحددة واتفاقاته الفرعية ، يحبذون مواصلة إقامة علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة في شكل ارتباط حر . ولهذا يتعين على زعماء بالاو أن يسعوا لإيجاد وسيلة لقيادة الشعب نحو تحقيق الحكم الذاتي وإنشاء ارتباط حر مع الولايات المتحدة بوصفها الدولة التي قامت بدور الوصي والناصح الكريم في الماضي .

٧٤ - وأكدت السيدة ستيلا غوبيرا ، المستشارة الخاصة للسلطة القائمة بالإدارة ، لمجلس الوصاية من جديد أن السلطة القائمة بالإدارة عازمة على الاضطلاع بمسؤوليتها بكل جدية[١٥] وقدمت موجزا لبعض برامج ومشاريع التنمية لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، التي ترى ، إنها ستعالج بعض اهتمامات مقدمي الالتماسات وبعض القضايا التي أثيرت خلال هذه الدورة .

٧٥ - وأضافت أن السلطة القائمة بالإدارة رصدت ١٥,١ مليون دولار للعمليات العادية في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ التي تشمل تمويل كلية ميكرونيزيا وبرنامج الاتصالات بواسطة التوابع الاصطناعية ، وهي فضلا عن ذلك على وشك أن تبدأ في تنفيذ أو إعداد البرامج التالية : مشروع لإصلاح شبكة الطرق بمقدار ٤٧٦ ٠٠٠ دولار في إطار برنامج التحسينات الرئيسية ؛ و ٩٨٠ ٠٠٠ دولار لإصلاح جسر كورور - بابلثوب ، و ٣٥ ٠٠٠ دولار لنقل القدرة الكهربائية الى كورور إيراي . وفضلا عن الاموال التي قدمت للمستشفى الجديد ولإصلاح سجن بالاو ، ولمتابعة اتفاقات غوام ، قدم مبلغ ٣٤٧ ٠٠٠ دولار لتعيين نائب عام خاص ومراجع عام للحسابات . وطلب رصد مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار إضافي لهذه البرامج في عام ١٩٩١ . وطلبت السلطة القائمة بالإدارة ، اعترافا منها بمسؤولياتها عن تخفيض الاتجار بالمواد الخاضعة للمراقبة ، رصد مبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار في ميزانية عام ١٩٩١ للمساعدة على منع المخدرات ومنع إساءة استعمالها .

٧٦ - وكجزء من برنامج العمليات والصيانة ، خصص مبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار لتقييم احتياجات بالاو ولوضع خطة للعمل . وقد فرغ الفريق لتوه من انجاز التقييم الذي أجراه في الموقع . وطلب رصد مبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار للبدء في تنفيذ خطة العمل ، و ٠٠٠ ٤٣٠ دولار لمواصلة المشروع في عام ١٩٩١ .

٧٧ - وطوال سنوات عديدة ، مولت وزارة الداخلية في الولايات المتحدة عددا كبيرا من المشاريع الصغيرة الرامية الى تحقيق آثار نافعة في الاجل الطويل في بالاو . ومن أمثلة هذه المشاريع ، خصصت منحة بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار لاخوات الرحمة لإدارة مستشفى بالاو ؛ ومنحة بمبلغ ٠٠٠ ٢٣٠ دولار لتقييم امكانيات إدماج محطة الطاقة في بالاو في القطاع الخاص ؛ ومنحة بمبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار لفيلق المهندسين بالجيش لتقديم خدمات استشارية الى بالاو ؛ و ٠٠٠ ١٢٧ دولار لشبكات الحاسب الالكتروني في مستشفى بالاو ونظام المعاشات التقاعدية . وشملت المشاريع الصغيرة تقديم منح لتعيين مستشاري الضرائب والإيرادات ، وللتدريب في مجال إنفاذ القانون ، ومشاركة الطلبة في بالاو في برامج التعليم "التعويضية" . وفي عام ١٩٩٠ ، سيجري اعتماد مبلغ ٠٠٠ ٨٠٠ دولار إضافي لمشاريع مماثلة .

٧٨ - وفيما يتعلق بالحالة السياسية في بالاو ، ذكرت المستشارة الخاصة من جديد أن من حق شعب بالاو أن يقرر مصيره وكيفية إجراء الاستفتاء . هذا هو حق شعب بالاو والمسؤولية التي يضطلع بها . وأيدت الولايات المتحدة الملاحظات القائلة بأن شعب بالاو حقق نموا كبيرا في المجال السياسي . وقالت إنها توافق تماما على قرار مجلس الوصاية ٢١٨٣ (د - ٥٣)(٥) الذي يقضي بأن جميع أجزاء الإقليم المشمول بالوصاية أصبحت مهيأة لتحقيق الحكم الذاتي . وفي الوقت ذاته ، أعربت الولايات المتحدة عن الاستعداد لأداء مسؤولياتها الإدارية . وامتثالا لتوصيات مجلس الوصاية ووكالات مختلفة أخرى ، بما في ذلك كونغرس الولايات المتحدة ، الذي حث وزارة الداخلية على أداء دور أكثر نشاطا في توجيه وتكوين إدارة بالاو أثناء فترة الانتقال قبل إنهاء اتفاق الوصاية ، قالت إن وزارة الداخلية ستوفد ممثلا مقيما الى بالاو لتقديم المشورة والتوجيه الى الحكومة المحلية خاصة فيما يتعلق بعملية الميزانية . ومن شأن هذا النهج ، إذا اقترن بمشاريع المساعدة التقنية السالفة الذكر أعلاه ، أن يقدم لسلطات بالاو فكرة أوضح عن كيفية إدارة مواردهم وميزانيتهم .

٧٩ - ومضت قائلة إن الولايات المتحدة حثت بالاو على إجراء اتصالات مع المنظمات الإقليمية والدولية . وستقوم وزارة الداخلية ، عن طريق وزارة الخارجية في الولايات المتحدة ، بتسهيل إنشاء علاقات على مستوى الحكومات عند الاقتضاء .

٨٠ - وقالت المستشارة الخاصة إنها تأمل في أن تتمكن حكومتها من دعوة مجلس الوصاية كي يشهد الفصل الاخير من تقرير المصير في المستقبل القريب . وفي الوقت ذاته قالت إن حكومتها ستتمهل الى أن يقرر شعب بالاو ما يحلو له .

٨١ - ولاحظ ممثل الولايات المتحدة ، أن الممثل الخاص المستشار لبالاو قد تحدث عن انه ينبغي لبالاو أن تحقق الاكتفاء الذاتي ، وأن تشيد وتنوع اقتصادها عن طريق الاستمرار في تطوير هياكلها الاساسية وأن تشجع على زيادة الاستثمار الاجنبي ، وأن تعقد اتفاقات ومعاهدات دولية(١٥) . وأضاف قائلا إن الولايات المتحدة تؤيد دون تحفظ الاهداف التي حددتها حكومة بالاو والجهود التي يبذلها شعب بالاو لتحقيق الاكتفاء الذاتي . ومع أنه يتعذر تذليل جميع العقبات التي تعترض تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي في آن واحد ، فإن الولايات المتحدة ترى أن البشائر مشجعة لوضع أولويات واستراتيجية طويلة الأجل لتحقيق التنمية الاقتصادية .

٨٢ - وفيما يتعلق باستفتاء ٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ الذي أجري في بالاو بشأن اتفاق الارتباط الحر ، قال إنه من الاهمية بمكان أن لا يغيب عن البال أن أغلبية من أدلوا بأصواتهم أيدوا الاتفاق للمرة السابعة ، وإن كانت نسبة المؤيدين أقل من نسبة ٧٥ في المائة التي يقتضيها التصديق بموجب دستور بالاو . وأضاف قائلا إن وفده لاحظ من البيان الاستهلالي الذي أدلى به الممثل الخاص المستشار لبالاو أن هناك خلافا في الرأي بين سكان بالاو حول الاسلوب الذي ينبغي اتباعه في المستقبل . وأعرب الممثل عن تمنيات وفده الحسنة لشعب بالاو لكي يحسن النظر في الخيارات المتاحة في المستقبل .

٨٣ - ومضى ممثل الولايات المتحدة قائلا إنه على الرغم من وجود شعور عام بالإحباط لأن الاستفتاءات لم تقرر مصير بالاو ، فإن الاستفتاء المنصف والمفتوح الذي تحققت منه البعثة الزائرة التي أوفدها مجلس الوصاية ، والمناقشات المثيرة المتعلقة بمستقبل بالاو ساعدت بالاو على ممارسة الديمقراطية ، وحرية التعبير ، وحرية الاختيار . وريثما يصدق شعب بالاو على الاتفاق وفقا لاحكام دستوره ، أو يقرر مصيره بأسلوب آخر ، ستواصل الولايات المتحدة أداء دورها كدولة قائمة بالوصاية . ومن شأن هذا الدور المجزي أن يتيح للولايات المتحدة أن تشترك بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية ، وأن تتعاون مع شعب بالاو في بناء مجتمع أفضل وأن تساعد على تعزيز العمليات الديمقراطية في جزء آخر من الكرة الارضية .

٨٤ - ومضى قائلا إن الولايات المتحدة تعلق أهمية كبرى على دورها في تطوير الإقليم المشمول بالوصاية لكي يرقى الى مرتبة الاستقلال أو الارتباط الحر ، وهي عملية اعترف

بها مجلس الوصاية رسميا في عام ١٩٨٦ . وهذا هو الالتزام الذي تعهدت به الولايات المتحدة أمام الأمم المتحدة لأنها تؤمن بحق جميع الشعوب في تقرير المصير .

دال - الالتماسات

الاستماع الى الالتماسات الشفوية

٨٥ - في الجلسات ١٦٧٥ و ١٦٧٦ و ١٦٨٠ المعقودة في ٢١ و ٢٢ و ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، استمع مجلس الوصاية الى ١٠ من مقدمي الالتماسات في إطار البند ٥ من جدول الأعمال(١٦) .

الرسائل والالتماسات الخطية

٨٦ - وفي الجلستين ١٦٧٧ و ١٦٨٠ المعقودتين في ٢٣ و ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، نظر مجلس الوصاية في ٤ رسائل و ٦٣ التماسا(١٧) . وترد قائمة الرسائل والالتماسات ، مشفوعة بإشارات الى محتوياتها في الوثيقتين T/INF/38 و Add.1 .

٨٧ - وأثناء نظر مجلس الوصاية في هذا البند ، أشار ممثل فرنسا الى الرسالة رقم ٣ الموجزة في الوثيقة T/INF/38 الواردة من كونغرس بالاو الوطني ، واستفسر من السلطة القائمة بالإدارة عما إذا كان قد اتخذ أي إجراء ، أو أن هناك أي إجراء قيد النظر ، للاستجابة للطلب الذي تتضمنه الرسالة من أجل تقديم مساعدة تقنية ومالية الى الهيئات المسؤولة عن تنفيذ القوانين في بالاو وبصفة خاصة في المجال الجنائي(١٨) .

٨٨ - وذكر ممثل الولايات المتحدة في معرض تناوله للقضايا التي أثيرت أثناء الجلسات فيما قدم من التماسات خطية وشفوية ، الى أن تركيز مقدمي الالتماسات انصب عموما على أربعة مواضيع أساسية هي : دور السلطة القائمة بالإدارة فيما يتعلق باتفاق الارتباط الحر ودستور بالاو ؛ ومزاعم تسليح بالاو ؛ وقدرة جمهورية بالاو على البقاء اقتصاديا بعد انهاء الوصاية ؛ والمسؤوليات المنوطة بالسلطة القائمة بالإدارة بشأن التسيير اليومي لشؤون بالاو(٣) .

٨٩ - وفيما يتعلق بدور الولايات المتحدة في الاستفتاءات المتعلقة باتفاق الارتباط الحر ، قال إن سجل الحقائق يوضح بشكل بيّن أن حكومة بالاو وكونغرس بالاو الوطني كانا جهة القرار في الاستفتاءات السبعة كلها ، سواء بالنسبة لتواريخ إجراء الاستفتاء وصوغ ورقة الاستفتاء وشروط إجراء الاستفتاء . ولم يحدث في أي وقت من الأوقات أن قامت

السلطة القائمة بالإدارة بغرض هذه القرارات على حكومة بالاو أو إجبارها عليهـــا أو الإيحاء بها بأي شكل من الاشكال . وكان اتخاذ هذه القرارات خالصا لحكومة بـــالاو وحدها .

٩٠ - ومضى يقول إن المزاعم القائلة بأن السلطة القائمة بالإدارة تسعى الى فـــرض اتفاق غير مستساغ على بالاو يخالف لدستورها ، مزاعم زائفة ومضللة . فاتفاق الارتبـاط الحر بين الولايات المتحدة وبالاو ، كما يعرف مجلس الوصاية ، وثيقة تم التوصل اليهـا بالتفاوض عن طريق اتباع أساليب التوفيق والتباحث بين طرفين يكن كل منهما كامـــل الاحترام لوجهة نظر الآخر وتطلعاته . وقال إن هذا الاتفاق تعدل منذ عدة سنوات عـــن طريق اتفاق مشترك بقصد ضمان توافقه مع دستور بالاو ، فيما دأبت محاكم بالاو علـــى تفسير الدستور بأنه يتطلب الحصول على ٧٥ في المائة من الاصوات كشرط للتصديق علـــى الاتفاق .

٩١ - وأردف قائلا إن السلطة القائمة بالإدارة راغبة في إنهاء الوصاية على بالاو فـي أسرع وقت ممكن ، بما يتفق تماما مع قرار مجلس الوصاية ٢١٨٣ (د - ٥٣) ، ومع رغبـات شعب بالاو ، على نحو ما يتراءى لها . وقد أعلنت بما لا يدع أي مجال للبس أن القـرار متروك لشعب بالاو . وقال إن السلطة القائمة بالإدارة تتمتع منذ أمد بعيد بحقـــوق عسكرية في الإقليم ، وفقا لاتفاق الوصاية[٧] ، المعمول به في الوقت الحالي ، رغـــم أنها لم تستعمل هذه الحقوق قط . ونفى وجود أي عمليات من أي نوع في الوقت الحاضـــر لتسليح بالاو ، أو أي خطط لإنشاء قواعد أو تسهيلات عسكرية هناك .

٩٢ - واسترسل قائلا إن الوجود العسكري الوحيد في بالاو ، الذي تحققت منه عـــدة بعثات زائرة موفدة من مجلس الوصاية ، يتكون من فريق للاعمال المدنية تابع لبحريـــة الولايات المتحدة مؤلف من ١٣ رجلا ، ومن عمال مساعدة في مجال التشييد . والغـــرض الوحيد من وجودهم هو تقديم مساعدة إلى الافراد المحليين في بناء مشاريع صغيـــرة النطاق للخدمات العامة ، وتدريب أفراد محليين على أساليب البناء ، وتوفير إسعـــاف طبي على يد المساعد الطبي الملحق على الفريق . وقال إن هذا الفريق يتم مناوبته كـل ثمانية أشهر أو نحو ذلك ، وهو من أشهر المشاريع القائمة في الإقليم . وبإيجـــاز ، فليس ثمة أساس للجدل القائل بأن السلطة القائمة بالإدارة إنما تُدبّر من أجل تسليـــح بالاو .

٩٣ - وَعَرّج ممثل الولايات المتحدة على موضوع آخر أشير اليه مرارا من جانـــب مقدمي الالتماسات وهو أن بالاو لم تحقق من التنمية الاقتصادية ما فيه الكفاية بمـــا

يمكنها من الوقوف على قدميها بمفردها حال إنهاء الوصاية ، وقال إن السلطة القائمة بالإدارة تُقر عموما وبشكل تام ما يعرّب عنه من القلق بشأن التنمية الاقتصادية في بالاو . وأشار مرة أخرى الى أنه لا توجد معايير مقبولة عموما يمكن تطبيقها بشأن ماهية الاكتفاء الذاتي الذي يسبق إنهاء الوصاية . ولاحظ أن بالاو تخطت بمراحل مستوى التنمية الذي تم عنده اجراء التغيير المطلوب بالنسبة لآخرين .

٩٤ - وقال ممثل الولايات المتحدة إنه لو جرى تطبيق معيار نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي أو معيار الدخل الفردي فإن بالاو تحتل مركزا متقدما للغاية بالنسبة لمعظم الدول الجُزرية الاخرى في المحيط الهادئ بل ولبلدان كثيرة في سائر أنحاء العالم . ففي بالاو طرق ممهدة في المناطق المأهولة الرئيسية ؛ وهناك مستشفى جديد تحت الإنشاء ؛ وطاقة كهربائية وفنادق ومرافق سياحية . وإذا قورنت قائمة التحسينات المتحققة في بالاو بها في أي كيان مماثل آخر لتفوقت بالاو . ويوجد في بالاو مشروع جديد للعمليات والصيانة تبلغ قيمته ملايين الدولارات سيؤدي الى مساعدة كثير من مشاريع التحسين الانتاجية السابقة في تحقيق مواصفاتها الاصلية . وفي هذا الإطار ستواصل الولايات المتحدة العمل مع الحكومة البالاوية من أجل تحديد الأولويات والتخطيط لتخصيص الموارد .

٩٥ - وردا على نقطة أثارها ممثل الصين أثناء دورة مجلس الوصاية ، لاحظ ممثل الولايات المتحدة أنه يجري التصدي لجميع الجوانب المتعلقة بتنمية الهياكل الاساسية بما في ذلك صيانة الطرق الموجودة بالفعل في بالاو والتي تبلغ أطوالها ٥٠ ميلا ، أو إجراء توسعات عليها .

٩٦ - وأردف قائلا ، إنه لا توجد معايير محددة للاكتفاء الذاتي يمكن أن تحتكم إليها السلطة القائمة بالادارة قبل أن تمنح إقليما خاضعا للوصاية الحكم الذاتي الكامل . وأضاف قائلا إن هناك البعض الذي لا يقبل بأقل من تكرار المستويات المرتفعة للمعيشة في هاواي ، وهناك البعض الآخر ، ممن يؤدي تلهفه للحصول على الحكم الذاتي إلى حجب أي رغبة في تحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية قبل الحصول على الحكم الذاتي الكامل . وفيما يتعلق ببالاو ، ترى السلطة القائمة بالادارة ان الامر وسطا بين هذا وذاك . وترى أيضا أنه من المؤكد ان يقترن اعتماد الاتفاق بتدفق عدد لا يحصى ولا يعد من المشاريع الانمائية خلال الفترة الزمنية المحددة للاتفاق . اما إذا اختار البالاويون مركزا سياسيا مغايرا ، فسوف تقوم السلطة القائمة بالادارة في هذه الحالة ، بالبحث عن ترتيبات مناسبة أخرى لتقديم المساعدة الانمائية إلى بالاو .

٩٧ - وقال إن السلطة القائمة بالادارة تتفق تماما مع المبدأ الذي تأخذ به الأمم المتحدة والذي يستبعد اتخاذ مستوى التنمية الاقتصادية كأحد الاعتبارات في منح الحكم الذاتي لاقليم مشمول بالوصاية ، وأنها مؤمنة بأن بالاو اكثر من جاهزة للمضي قدما في هذا الاتجاه .

٩٨ - وفيما يتعلق بموضوع استمرار مسؤولية السلطة القائمة بالادارة ، ريثما تتوصل بالاو إلى شكل ما لمركزها السياسي في المستقبل ، الذي أشاره عديد من مقدمي الالتماسات ، أكد مجلس الوصاية أن الولايات المتحدة بوصفها السلطة القائمة بالادارة ستواصل الاضطلاع بجميع التزاماتها في هذا الصدد نصا وروحا . وأكد أن السلطة القائمة بالادارة ستواصل بصفة خاصة تنفيذ جميع الاحكام ذات الصلة المقررة في الاتفاقات الثنائية بين بالاو والولايات المتحدة .

٩٩ - وأشار إلى النتائج التي توصل إليها مكتب المحاسبة العامة التابع لكونغرس بالولايات المتحدة بشأن عدم كفاية اشراف حكومة الولايات المتحدة على الادارة العامة في بالاو وقال إن السلطة القائمة بالادارة اتبعت كثيرا من توصياته بجدية . وسوف توفد في المستقبل القريب موظفا كبيرا إلى الاقليم المشمول بالوصاية لرصد انشطة الميزانية والانشطة الاخرى التي ثبت سهولة تأثرها بمشاكل كان يمكن تفاديها لو توفر التوجيه والمشورة السليمان . وهي تتوقع أن تعمل بتعاون وثيق مع حكومة بالاو في القيام بذلك في المستقبل .

١٠٠ - وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن تقديره للأشخاص الكثيرين الذين قدموا الالتماسات الشفوية والخطية لاهتمامهم ببالاو وانشغالهم بمستقبلها . ولاحظ أن التطورات الاخيرة تجاوزت الكثير من الالتماسات الخطية وأن العديد منها يستند إلى معلومات قديمة . ودعا مقدمي الالتماسات إلى الكتابة مباشرة إلى مكتب الأمين المساعد لوزارة الداخلية من أجل الحصول على معلومات مستكملة ودقيقة بشأن ادارة الاقليم المشمول بالوصاية . وأكد أن الولايات المتحدة استجابت بشكل مباشر للمسائل التي نُبهت إليها ، وأنها ستواصل عمل ذلك .

١٠١ - وفيما يتعلق بالبيانات غير المتصلة ببالاو ، كرر القول بأن الولايات المتحدة تؤيد تماما الاستنتاج رقم ٤ الوارد في تقرير مجلس الوصاية المقدم إلى مجلس الأمن في عام ١٩٨٩[٩] ، الذي يقضي بالاستعانة بآليات ثنائية من أجل التوصل إلى حلول لأي اختلافات حقيقية أو متصورة .

قراران

١٠٢ - في الجلسة ١٦٧٧ المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٠ قرر مجلس الوصاية ، بدون اعتراض ، الاحاطة علما بالرسائل الخطية أرقام ١ إلى ٤ الواردة في الوثيقة T/INF/38[١٨] .

١٠٣ - وفي الجلسة نفسها قرر المجلس أيضا ، بدون اعتراض ، بالنسبة للالتماسات أرقام ١ إلى ٦٣ الموجزة في الوثيقة T/INF/38 أن يلفت انتباه مقدمي الالتماسات ، عند الاقتضاء ، إلى الملاحظات التي أبداها أثناء الدورة الحالية ممثلو السلطة القائمة بالادارة وغيرهم من أعضاء المجلس ، حسب الاقتضاء .

هاء - تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة لمراقبة الاستفتاء في بالاو ، اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، شباط/فبراير ١٩٩٠

١٠٤ - نظر مجلس الوصاية في جلساته ١٦٧٤ و ١٦٧٧ و ١٦٧٨ و ١٦٨٠ و ١٦٨١ المعقودة في الفترة الواقعة بين ٢١ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠[١٩] ، تحت البند ٦ من جدول اعماله ، في تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة لمراقبة الاستفتاء في بالاو ، اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، شباط/فبراير ١٩٩٠[٦] .

١٠٥ - وفي معرض تقديم التقرير ، ذكر ممثل المملكة المتحدة ، الذي كان نائبا لرئيس هذه البعثة ، أنه في أعقاب دعوة تلقاها مجلس الوصاية من حكومة بالاو لإيفاد هذه البعثة ، اعتمد المجلس في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ القرار ٢١٩٣ (د إ - ٢٠) الذي أذن فيه بايفاد البعثة إلى بالاو لمراقبة الاستفتاء المقرر اجراؤه في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وبصفة محددة للقيام بمراقبة ترتيبات التصويت وعملية الادلاء بالاصوات وإقفال صناديق الاقتراع وإحصاء الأصوات وإعلان النتائج[١] .

١٠٦ - وقامت البعثة ، التي ضمت خمسة أعضاء من بابوا غينيا الجديدة والصين وفرنسا وفيجي والمملكة المتحدة ، بزيارة بالاو في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير حتى ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٠ . ويتضمن تقرير البعثة تفاصيل برنامج زيارتها والانشطة التي قامت بها في بالاو . ولخص نائب الرئيس النقاط الرئيسية في التقرير قائلا ، إن البعثة تواجدت في بالاو قبل عدة أيام من تاريخ إجراء الاستفتاء ، وقامت خلال هذه الفترة بتنفيذ برامج شاملة للزيارات والاجتماعات العامة والخاصة في جميع أنحاء

الجزر البالاوية . وقال إن البعثة وضعت في اعتبارها عند إعداد تقريرها المجموعة الكبيرة من الآراء التي استمعت إليها بخصوص تنفيذ برنامج التوعية السياسية والحملة السياسية . كما راقبت المراحل الأخيرة من الحملة .

١٠٧ - وقال إن البعثة خلصت إلى أنه لا يوجد أي دليل على أن برنامج التوعية السياسية تم باسلوب يمكن أن يوصف بأنه غير نزيه أو متحيز أو مخالف للقوانين البالاوية ذات الصلة . وخلصت أيضا إلى أن الحملة السياسية كانت هادئة تماما وسلمية ومنضبطة . وقد اتيح لانصار اتفاق الارتباط الحر ومعارضيه سبيل للوصول إلى وسائط الإعلام والمحافل العامة . ولم يقم الدليل على وجود أي توتر سياسي أو أي محاولات للقسر أو التخويف . وقال إن شعب بالاو كان مُلِما بشكل واضح بالقضايا التي يطلب منه اتخاذ قرار بشأنها ، وكان قادرا على الاعراب عن آرائه بحرية في صناديق الاقتراع .

١٠٨ - واسترسل قائلا ، إن البعثة قسمت في يوم الاقتراع إلى خمسة أفرقة لمراقبة عملية التصويت في أكبر عدد ممكن من دوائر الاقتراع . وقد استقر رأي البعثة على أن الاقتراع جرى في اتفاق تام مع قواعد الاستفتاء واحكامه . ولم تقف البعثة على أي اثر لسوء تصرف أو لأي محاولات غير سليمة للتاثير على المقترعين ، الذين تمكنوا من الادلاء باصواتهم في سرية . وقال إن أعضاء البعثة كانوا حاضرين أيضا في جميع مراحل عملية احصاء الأصوات وتبويبها التي تمت علنا باسلوب مثالي ومنضبط .

١٠٩ - وبناء على ذلك فقد اقتنعت البعثة بأن الاستفتاء العام تم بحرية ونزاهة وفقا للقواعد الموضوعة وبأن نتائجه عكست الآمال التي أعرب عنها شعب بالاو تعبيرا حرا .

١١٠ - وفي الختام ، أعرب عن تقدير البعثة الشديد للتعاون الكامل والمستمر من جانب حكومة بالاو والسلطة القائمة بالادارة .

١١١ - وشكر ممثل بابوا غينيا الجديدة[٣] مجلس الوصاية لانه أتاح لوفد بلده المشاركة في عملية تقرير المصير في إطار اتفاق الوصاية . وقال إن وفده مقتنع ، وسيظل مقتنعا ، بأن حقوق شعب بالاو وآماله لابد أن يكون لها الاعتبار الأسمى .

١١٢ - وفي الجلسة ١٦٨٠ التي عقدها مجلس الوصاية في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ ، عرض ممثل المملكة المتحدة ، بالنيابة عن وفدي الصين وفرنسا ووفد بلده ، مشروع القرار T/L.257 بشأن تقرير البعثة الزائرة[٣] .

قرار

١١٣ - في الجلسة ١٦٨١ المعقودة في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، اعتمد مجلس الوصاية مشروع القرار ، بدون تصويت ، بوصفه القرار ٢١٩٣ (د - ٥٧)[١٥] . وفي منطوق القرار ، أحاط المجلس علما بتقرير البعثة الزائرة وأعرب عن تقديره للعمل الذي انجزته البعثة نيابة عن المجلس .

واو - التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم المشمولة بالوصاية

١١٤ - في جلسته ١٦٧٧ المعقودة في ٣٣ أيار/مايو ١٩٩٠ ، نظر مجلس الوصاية ، في إطار البند ٧ من جدول أعماله ، في تقرير الامين العام عن التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم المشمولة بالوصاية ، الذي يشمل الفترة من ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٩ الى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٠[٣٠] .

١١٥ - وخلال نظر مجلس الوصاية في هذا البند ، ذكر ممثل الاتحاد السوفياتي أن المرء يستطيع أن يستنتج من تقرير الامين العام أن فرص الدراسة والتدريب المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم المشمولة بالوصاية لم يستفد منها بالكامل .

١١٦ - وقال إن وفده لاحظ الانتشار الكبير للعمال المهرة الاجانب في الاقليم المشمول بالوصاية وذكر أن فرص الدراسة والتدريب المعروضة لسكان الاقليم المشمول بالوصاية ينبغي أن يستفاد منها على أوسع وأكمل وجه ممكن . واسترعى الانتباه الى تقرير الامين العام الذي ورد فيه أن المعلومات بشأن المنح المتاحة في اطار البرنامج قد ادرجت في الطبعة السادسة والعشرين من "الدراسة في الخارج" (١٩٨٩/١٩٩٠/١٩٩١) التي نشرتها منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وأرسلت نسخ من "الدراسة في الخارج" الى السلطة القائمة بالادارة والى مراكز الامم المتحدة للإعلام . وفي ذلك الصدد ، سأل ممثل السلطة القائمة بالادارة عن الجدية التي أخذت بها بيانات الامم المتحدة بشأن فرص الدراسة والتدريب في ضوء القائمة المطولة للدول التي تقدم الزمالات لسكان الاقليم المشمول بالوصاية في حين لا يوجد ما يشير الى أن طلابا من الاقليم يدرسون في تلك البلدان .

١١٧ - وأكد ممثل الولايات المتحدة لمجلس الوصاية أن السلطة القائمة بالادارة تكفل لمواطني الاقليم المشمول بالوصاية الحرية في قبول ما تعرضه البرامج التعليمية كالحرية المتاحة لمواطنيها هي . وقال إن الطلاب الذين يحتمل أن يستفيدوا من المنح في بالاو قد أبلغوا بالامكانيات بالنسبة لمختلف فرص المنح أو الدراسة في الخارج . وقال إن الطلاب من بالاو يرغبون في المقام الأول في التدرّب على اللغة الانكليزية ، وهي اللغة الاجنبية المشتركة في الاقليم . والغرض لاستعمال لغات أجنبية أخرى محدودة . لذلك فإن غالبية الطلاب الذين يسافرون الى الخارج لمتابعة الدراسة يذهبون الى أماكن كالولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا والفلبين .

قرار

١١٨ - في الجلسة ١٦٧٧ المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٠ ، قرر مجلس الوصاية ، دون اعتراض ، أن يحيط علما بتقرير الامين العام الوارد في الوثيقة T/1948 (١٨) .

زاي - نشر المعلومات عن الامم المتحدة ونظام الوصاية الدولي في الاقاليم المشمولة بالوصاية

١١٩ - في الجلستين ١٦٧٨ و ١٦٧٩ المعقودتين في ٢٤ أيار/مايو و ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٠ ، نظر مجلس الوصاية ، في إطار البند ٨ من جدول الاعمال ، في تقرير الامين العام المتعلق بهذا البند والذي يشمل الفترة من ١ أيار/مايو ١٩٨٩ الى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٠ (٢١) .

١٢٠ - وذكر ممثل من إدارة شؤون الإعلام في الامانة العامة ، لدى عرضه لتقرير الامين العام (٢٢) في الجلسة ١٦٧٨ ، أن ادارته تواصل خدمة الاقليم المشمول بالوصاية بصورة رئيسية من خلال مركز الإعلام التابع للامم المتحدة في طوكيو . وعلى مر السنوات ، قام مدير مركز طوكيو بزيارة الاقليم للوقوف على حاجاته فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالامم المتحدة . وكانت آخر زيارة قام بها مدير للمركز في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ . وسوف يتسلم مدير جديد لمركز طوكيو منصبه قريبا ، وسيقوم ، مع مراعاة الصعوبات فيما يتعلق بالميزانية ، بزيارة المنطقة لتقييم حاجات الاقليم ومتطلباته . وذكر أن عددا من وكالات الامم المتحدة وبرامجها ارسلت بصورة مباشرة مواد الى المنطقة دون أن يكون ذلك عن طريق ادارة شؤون الإعلام . وفي حين أن ادارة شؤون الاعلام ليست في وضع تعرف فيه بالضبط نوعية ما أرسل ، فقد علم من معلومات متفرقة أن مواد ذات نطاق واسع قد وزعت في المنطقة .

١٢١ - وأشار الى أنه تم التأكيد في الاجتماعات السابقة لمجلس الوصاية على أن البرامج الاذاعية ربما تكون أهم عنصر من عناصر برنامج الإعلام . وقال إن مدير شعبة انتاج المواد الاعلامية التابعة لادارة شؤون الاعلام ، قام ، في محاولة لتوسيع عمليات الادارة في مجال الاذاعة ، بالبحث في توسيع وتعزيز برنامج التوزيع للاقليم المشمول بالوصاية مع مركز الاعلام في طوكيو .

١٢٢ - وقال إنه استجابة لسؤال محدد حول التوزيع لجزر ماريانا الشمالية في دورة سابقة لمجلس الوصاية ، بدأت ادارة شؤون الاعلام بالتوزيع الى محطة WSZE في سايبان التي كان قد توقف عملها منذ ذلك الحين . وقال إن إدارة شؤون الاعلام تتصل حاليا بمحطات أخرى في المنطقة للاستعاضة عن تلك المحطة .

١٢٣ - وأشار ممثل ادارة شؤون الاعلام الى أن أحد أعضاء المجلس كان قد طلب من الادارة ، في دورات سابقة ، أن تجمع ملفا لجميع المواد الإعلامية الموزعة في الاقليم خلال الفترة المستعرضة . وقال إن ذلك الملف قد جمع وأنه متاح للأعضاء في مكتب أمانة المجلس .

١٢٤ - وقال إن إدارة شؤون الاعلام أرسلت بانتظام تعليمات الى مراكز الإعلام التابعة لها في جميع أنحاء العالم كي تتيح بصورة متواصلة المواد التي تستعمل دوما ، مثل ميثاق الامم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، واعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقال إنه في حين أن تلك المواد لم تدرج في تقرير الفترة ١٩٩٠/١٩٨٩ ، فقد وزعت وتجري إعادة التزويد بها وفق الحاجة ، لا في الاقليم المشمول بالوصاية فحسب بل في جميع مراكز الاعلام التابعة للامم المتحدة .

١٢٥ - وأعرب ممثل الاتحاد السوفياتي عن الارتياح لاهتمام إدارة شؤون الاعلام بطلب مجلس الوصاية لملف عن المواد الإعلامية الموزعة في الاقليم المشمول بالوصاية .

١٢٦ - وأضاف قائلا إن وفده مسرور أيضا بالبيان الذي أدلى به ممثل إدارة شؤون الاعلام وأعرب فيه عن القلق بشأن الافتقار الى آلية فعالة لتقييم استعمال المواد المرسلة الى الاقليم والجهود التي يجري الاضطلاع بها لتصحيح هذه الحالة .

١٢٧ - واسترعى الانتباه الى أنه لم يرد في مرفق تقرير الامين العام[٢١] أي ذكر لتوزيع المواد المستعملة دوما مثل الميثاق ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ،

وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وغيرها من الوثائق ذات الأهمية الأساسية بالنسبة للأمم المتحدة وللدول الأعضاء . وقال إنه ليس مقتنعا تماما بأن هذه المواد الأساسية توجد منها دوما كمية كافية ويعوض دائما عما نقص منها . وقال إنه إذا كانت هناك صعوبات في تحديد الاستفادة من تلك المواد في الأقاليم المشمول بالوصاية ، ينبغي اتخاذ تدابير اضافية للتحقق من مدى استلام المرسل اليهم لهذه المواد . وسأل عن عدد تلك الوثائق الأساسية التي أرسلت الى الأقاليم المشمول بالوصاية لتكملة المخزون لديه منها في عام ١٩٩٠ .

١٢٨ - وذكر ممثل إدارة شؤون الاعلام أن تقييم المواد الإعلامية والاستفادة منها أمر شديد الصعوبة والتعقيد وباهظ التكلفة . فإيجاد عينة للاختبار واسعة بما يكفي لتكون صحيحة من الناحية الاحصائية أمر يستهلك جهدا ومكلف وعسير . وقال إنه يرحب بأية طريقة تستطيع الادارة بها أن تعمل مع مجلس الوصاية ، في سياق بعثة مقبلة أو في أي سياق آخر ، للنظر في مسألة الفعالية والتقييم .

١٢٩ - ومضى قائلا إنه لتحديد ما اذا كانت برامج الادارة الاذاعية المسجلة على أشرطة كاسيت تذاع بالفعل في المحطات ، فإن الردود الواردة الى استبيانات الادارة قد دلت على أن هذه المحطات تتلقى مواد الإدارة وتذيعها بصورة منتظمة . بيد أنه لا توجد لدى الادارة في معظم الحالات طريقة للتحقق من ذلك . فيمكن أن يقوم بعض من يتلقون شريط الكاسيت ببساطة بمسح مادة الادارة ، ثم يستعملون شريط الكاسيت لأغراضهم الخاصة . وأعرب عن ظنه بأن هذا حدث أحيانا . وقال إن من المفيد أن يقوم مدير مركز الاعلام في طوكيو بزيارة المنطقة بالسرعة الممكنة لتقييم انتشار المواد التحريرية . أما المواد الأساسية للأمم المتحدة مثل الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان فتعوض بصورة دائمة وترسل إلى العناوين المدرجة في القائمة البريدية والى مراكز الاعلام التابعة للأمم المتحدة .

١٣٠ - ورأى ممثل الاتحاد السوفياتي أن تظهر المعلومات فيما يتعلق بهذه الوثائق في التقارير المحالة الى مجلس الوصاية . وقال إنه يمكن إجراء تقدير لعدد المرسل اليهم الذين يتلقون مواد مقر الأمم المتحدة ، وذلك خلال بعثة زائرة عادية ، وإن الأمم المتحدة تستطيع أن تنظم رحلة تفتيشية يقوم بها ممثل من المقر أو من مركز طوكيو . وأعرب عن رغبته في أن يعرف الاجراء المتبع لتحديد التوزيع الجغرافي للمعلومات ، وقائمة العناوين البريدية ، وكيف تضاف العناوين الجديدة إليها .

١٣١ - وذكر ممثل إدارة شؤون الاعلام أن الادارة تعمل ، في مركز طوكيو كما في غيره من مراكز الاعلام ، على استعمال الحاسبات الالكترونية في عملية احصاء المعلومات بشأن التوزيع كي تحصل على سجل أدق للمواد الموزعة ، كما تحاول أن تستجيب الى طلبات محددة عن المعلومات بالسرعة الممكنة رغم شدة محدودية عدد الموظفين في المراكز .

١٣٢ - وذكر أمين مجلس الوصاية أن العناوين الـ ٣٣ الواردة في قائمة التوزيع لوثائق مجلس الوصاية تضم المكتبات والمدارس والمؤسسات السياسية في جميع أنحاء الاقليم المشمول بالوصاية(١١) .

١٣٣ - وقال إن إدارة شؤون المؤتمرات في الأمانة العامة تقوم بانتظام بارسال وثائق مجلس الوصاية الى هذه الجهات المتلقية على أساس شبه آلي . وقد قامت أمانة المجلس أيضا ، طيلة السنة ، بارسال الوثائق الى المنظمات غير الحكومية والافراد وغيرهم من المتلقين في الاقليم أو في أنحاء أخرى من العالم . وأضاف قائلا إنه خلال بعثات الامم المتحدة الزائرة في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، أعربت بعض المنظمات والافراد عن الرغبة في تلقي وثائق مجلس الوصاية . وقد أحاطت الأمانة المرافقة للبعثة علما بتلك الطلبات وأعدت قائمة اضافية بحوالي ٤٠ متلقيا آخرين تضم أفرادا ، ومنظمات شتى ، وصحفيين ، ومؤسسات حكومية في بالاو ، وأعضاء في البرلمان الوطني ، وحكام مختلف الولايات في بالاو . ومنذ عام ١٩٨٩ أرسلت أمانة المجلس التقارير وغيرها من وثائق المجلس الى جميع المدرجين في القائمة الجديدة تلك . وقال إنه اعتبارا من حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، من المقرر أن يتلقى جميع المدرجين في تلك القائمة العامة المستكملة وثائق المجلس على أساس منتظم وشبه آلي بوصف ذلك جزءا من القائمة المستعملة في خدمات التوزيع .

قرار

١٣٤ - في الجلسة ١٦٧٩ المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٠ ، قرر مجلس الوصاية ، دون اعتراض ، أن يحيط علما بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة T/1947(١١) .

حاء - التعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصري

العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري

١٣٥ - في جلسته ١٦٧٨ المعقودة في ٢٤ ايار/مايو ١٩٩٠ ، قرر مجلس الوصاية أن ينظر في البندين ٩ و ١٠ من جدول أعماله معا وهما : "التعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصري" ، و "العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري"(٢٢) .

قرار

١٣٦ - في الجلسة ذاتها ، قرر مجلس الوصاية دون اعتراض ، ان يحيط علما بهذين البندين من جدول الأعمال(٢٢) .

طاء - نيل الاقاليم المشمولة بالوصاية الحكم الذاتي أو الاستقلال ، والحالة في الاقاليم المشمولة بالوصاية فيما يتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

١٣٧ - قرر مجلس الوصاية ، في جلسته ١٦٧٨ المعقودة في ٢٤ ايار/مايو ١٩٩٠ ، أن ينظر في البندين ١١ و ١٢ من جدول اعماله معا وهما : "نيل الاقاليم المشمولة بالوصاية الحكم الذاتي أو الاستقلال ، والحالة في الاقاليم المشمولة بالوصاية فيما يتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" ؛ و "التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"(٢٣) .

١٣٨ - وقال ممثل الاتحاد السوفياتي إن جدول الاعمال السنوي لمجلس الوصاية يتضمن هذين البندين . ووفقا لمقررات الامم المتحدة ، دُعيت هيئاتها التي تعالج انهاء الاستعمار ، إلى تنسيق جهودها من أجل مساعدة الشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والوصاية على تحقيق تقرير المصير على اساس حرية الاختيار الاجتماعي والسياسي . وقد احتاج المجلس الى الاستفادة بالكامل من غزارة الخبرة والإمكانيات الإيجابية للجنة الخاصة بالتعاون الوثيق والمثمر ، من اجل تنفيذ مهامه بصورة فعالة أكثر . كما أن اللجنة الخاصة مستعدة للتعاون . وأعرب عن أمله في ان يتمكن المجلس واللجنة الخاصة من اقامة تعاون عملي مثمر ، من اجل تنفيذ الواجبات المهمة التي يواجهها المجلس . ويرى الوفد السوفياتي ان ذلك التعاون سيكون بلا شك لفائدة شعب ميكرونيزيا .

قرار

١٣٩ - في جلسته ١٦٨١ المعقودة في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، قرر مجلس الوصاية ، دون اعتراض ، ان يوجه اهتمام مجلس الامن الى المداولات التي قام بها مجلس الوصاية في دورته السابعة والخمسين بشأن نيل الاقليم المشمول بالوصاية الحكم الذاتي او الاستقلال ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق ، ولاسيما المادة ٨٣ منه[١٥] .

ياء - تقرير لجنة الصياغة

١٤٠ - في جلسته ١٦٧٩ المعقودة في ٢٩ ايار/مايو ١٩٩٠ ، قرر مجلس الوصاية ، دون اعتراض ، ان يعين لجنة للصياغة تتكون من ممثلي فرنسا والمملكة المتحدة لتعد من واقع المناقشات التي جرت في مجلس الوصاية في دورته السابعة والخمسين[١١] مشروع استنتاجات وتوصيات ، لادراجها في تقرير مجلس الوصاية المقدم الى مجلس الامن .

١٤١ - وفي الجلسة ١٦٨١ المعقودة في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠[١٥] ، نظر مجلس الوصاية في تقرير لجنة الصياغة . وفي الجلسة نفسها ، عرض ممثل فرنسا نيابة عن لجنة الصياغة مشروع تقريرها[٣٣] وفي أثناء عرضه لمشروع التقرير ، نقح شفويا الفقرة ١ من مرفق التقرير[٣٤] .

١٤٢ - ولاحظ ممثل الاتحاد السوفياتي كنقطة ايجابية ، عند تعليله لصوته قبل التصويت هي ان المناخ السائد في دورة مجلس الوصاية الحالية مناسب للقيام بمشاورات أوسع نطاقا . وأشاد بالجهود المبذولة اثناء المشاورات ، واعرب عن أمله في توسيع نطاق تلك الممارسة وتعزيزها في المستقبل .

١٤٣ - وفيما يتعلق بمشروع الاستنتاجات والتوصيات التي ستدرج في تقرير مجلس الوصاية ، ذكر الوفد السوفياتي ان المشروع به بعض نواحي القصور الجلية ، مثل ربطه بقرار مجلس الوصاية ٢١٨٣ (د - ٥٣) المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٦ . ورأى أنه لا توجد مبررات لذلك الربط . وقال إن الافكار المقولبة تعرقل فيما يبدو صياغة نص مقبول للطرفين ، وناشد المجلس السعي لاتخاذ مقررات مقبولة من جميع الاطراف ، والتغلب على الافكار المقولبة التي عفا عليها الزمن .

١٤٤ - وذكر الممثل السوفياتي أن وفده سيمتنع عن التصويت على مشروع الاستنتاجات والتوصيات . ومهما جاء في قرار المجلس ، فإن وفده يود أن يعيد تأكيد موقفه المستند

الى مبدأ ، هو أنه لا يمكن وفقا لميثاق الامم المتحدة تغيير مركز اقليم المحيط الهادئ المشمول بالوصاية إلا بقرار من مجلس الامن .

قرارات

١٤٥ - في الجلسة ١٦٨١ المعقودة في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، قرر مجلس الوصاية دون اعتراض ، عدم التمسك بالمادة ٥٧ من النظام الداخلي التي تنص على ضرورة تعميم نسخ من التقارير ومشاريع القرارات على الأعضاء قبل موعد جلسة النظر فيها بأربع وعشرين ساعة[٣٥] .

١٤٦ - وفي الجلسة ذاتها[١٥] ، اعتمد مجلس الوصاية بأغلبية أربعة أصوات مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت ، مشروع الاستنتاجات والتوصيات الوارد في مرفق تقرير لجنة الصياغة [٣٣] بصيغتها المنقحة شفويا[٣٤] . وقرر المجلس كذلك ان تشكل الاستنتاجات والتوصيات الجزء الثاني من تقريره عن دورته السابعة والخمسين المقدم إلى مجلس الامن[١٥] .

١٤٧ - وذكر ممثل الصين تعليلا لصوته بعد التصويت ، ان وفده صوّت لصالح مشروع الاستنتاجات والتوصيات على اساس تاييده لمبدأ حق شعب بالاو في تقرير مصيره . وأضاف قائلا إنه يتعين إيجاد حل لمركز بالاو السياسي مستقبلا ، على اساس الاحترام الكامل لرغبات شعب بالاو ذاته .

١٤٨ - ومضى قائلا إن وفد بلده يأمل في أن تفي السلطة القائمة بالادارة بدقة بمسؤولياتها وفقا لميثاق الامم المتحدة واتفاق الوصاية بطريقة تمكن شعب بالاو من تحقيق تقرير المصير في موعد مبكر . وإزاء أوجه القلق المعرب عنها بشأن إقامة منشآت عسكرية في بالاو ، يرى الوفد الصيني وجوب النظر في هذه المسألة باهتمام جاد .

١٤٩ - وأشاد ممثل الولايات المتحدة في تعليله لصوته بعد التصويت بالجهود التي بذلتها لجنة الصياغة للتوصل الى نص كان يمكن اعتماده بتأييد كامل من جميع أعضاء مجلس الوصاية . وأعرب عن أسفه لعدم إمكان ذلك ، وأعاد تأكيد إيمان وفده القوي بأن الاشارة الى قرار المجلس ٢١٨٣ (د - ٥٣) كانت مناسبة وضرورية تماما للتوصل إلى مجموعة سليمة من الاستنتاجات والتوصيات بشأن ذلك الموضوع .

كاف - اعتماد تقرير مجلس الوصاية الى مجلس الامن

١٥٠ - في الجلسة ١٦٨٣ المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، نظر مجلس الوصاية في مشروع التقرير عن دورته السابعة والخمسين الى مجلس الامن .

قرار

١٥١ - في الجلسة ١٦٨٣ المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، اعتمد المجلس دون تصويت هذا التقرير في مجمله[٣٦] .

الجزء الثاني - الاستنتاجات والتوصيات

١٥٢ - في الجلسة ١٦٨١ ، المعقودة في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، اعتمد مجلس الوصاية بأغلبية ٤ أصوات مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت الاستنتاجات والتوصيات التالية (انظر الجزء الاول ، الفرع ياء) :

"ألف - التقدم السياسي

"١ - يشير مجلس الوصاية الى قراره ٢١٨٣ (د - ٥٣) المؤرخ في ٣٨ أيار/مايو ١٩٨٦ .

"٣ - ويلاحظ المجلس أن اتفاق الارتباط الحر لم يحصل على أغلبية ٧٥ في المائة اللازمة للتصديق عليه في الاستفتاء الذي أجري في بالاو في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ . ويلاحظ أيضا بيان ممثل حكومة بالاو في مجلس الوصاية في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠ بأن زعماء بالاو يستعرضون في الوقت الراهن الخيارات الممكنة المتعلقة بحسم الوضع السياسي المقبل لبالاو . وفي هذا الصدد فإنه يرحب بتأكيد السلطة القائمة بالإدارة في تقريرها السنوي بشأن الاقليم المشمول بالوصاية[٤] بأنها مستعدة لمساعدة حكومة بالاو ، إذا طلبت ذلك ، في بذل أي جهد ملائم يؤدي الى تحديد نهائي للمركز السياسي الذي يختاره شعب بالاو .

"باء - التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي

"٣ - يلاحظ المجلس أن شعوب الإقليم المشمول بالوصاية في ممارستها لحقها في الحكم الذاتي على النحو المبين في المادة ٧٦ (ب) من ميثاق الامم المتحدة قد اختارت أن تتولى بنفسها المسؤولية الكاملة عن الإدارة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية .

"٤ - ويرى المجلس أن أية صعوبات تواجه تفسير اتفاقات المركز الجديد ينبغي أن تحسمها الاطراف المعنية على أساس ثنائي وفقا للإجراءات التي يتفق عليها الجانبان والمنصوص عليها في اتفاقات المركز الجديد ذات الصلة .

"٥ - ويحيط المجلس علما بشواغل حكومة بالاو فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاكتفاء الذاتي . كما يشاطرها الرأي القائل بضرورة مواصلة الجهود في هذا الصدد . ويرحب بالتحسينات الاخيرة المبلغ عنها في قطاع السياحة ومصائد الاسماك .

"٦ - ويرحب المجلس بالخطوات التي اتخذتها السلطة القائمة بالإدارة لمساعدة بالاو بصفة خاصة في مجالات مراقبة مصائد الاسماك ، والحملة ضد الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها ، والصحة العامة والسلامة ، وتشغيل وصيانة مرافق الاشغال العامة . ويأمل مواصلة زيادة التقدم في هذه المجالات .

"جيم - لمحة عامة

"٧ - يحيط المجلس علما مع الارتياح بالتأكيدات التي قدمتها السلطة القائمة بالإدارة بأنها ستواصل الوفاء بمسؤولياتها بموجب ميثاق الامم المتحدة واتفاق الوصاية[٧]" .

الحواشي

(١) انظر T/PV.1674 .

(٢) T/1949 و Add.1 .

(٣) انظر T/PV.1680 .

(٤) "اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية في عام ١٩٨٩ ، ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ الى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩" ، التقرير السنوي الثاني والاربعين عن ادارة اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، الذي أحالته الولايات المتحدة الامريكية الى الامم المتحدة عملا بالمادة ٨٨ من ميثاق الامم المتحدة (منشور وزارة الخارجية رقم ٩٧٤٢) . وأحيلت نسخ الى أعضاء مجلس الوصاية في الوثيقة T/1944 والى أعضاء مجلس الامن في الوثيقة S/21242 .

(٥) جاء وصف اتفاق الارتباط الحر بين بالاو والولايات المتحدة الامريكية في تقرير بعثة الامم المتحدة الزائرة لمراقبة الاستفتاء العام في بالاو بإقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، شباط/فبراير ١٩٨٣ (الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الخمسون ، الملحق رقم ٣ (T/1851)) . وترد التعديلات المعتمدة التي تقرر في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ إدخالها على الاتفاق ، في تقرير بعثة الامم المتحدة الزائرة لمراقبة الاستفتاء العام في بالاو بإقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، شباط/فبراير ١٩٨٦ (المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والخمسون ، الملحق رقم ٣ (T/1885)) .

(٦) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة السابعة والخمسين ، الملحق رقم ١ (T/1942 و Corr.1)

(٧) "اتفاق الوصاية الخاص بإقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية" (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع 1957.VI.A.1) .

(٨) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الرابعة والاربعون ، الملحق الخاص رقم ١ (S/20843) .

الحواشي (تابع)

(٩) المرجع نفسه ، الفقرة ١٧٣ .

(١٠) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة السابعة والخمسون ، الملحق رقم ١ (T/1942 و Corr.1) الفقرة ٥١ .

(١١) انظر T/PV.1679 .

(١٢) للاطلاع على نص ميثاق تأسيس كمنولث لجزر ماريانا الشمالية في اتحاد سياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، انظر الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الثانية والاربعون ، كراسة الدورة ، المرفقات ، الوثيقة T/1759 .

(١٣) T/PV.1673 .

(١٤) T/L.1274 .

(١٥) انظر T/PV.1681 .

(١٦) للاطلاع على مزيد من التفاصيل ، انظر T/PV.1675 و T/PV.1676 و T/PV.1680 .

(١٧) للاطلاع على مزيد من التفاصيل ، انظر T/PV.1677 ، و T/PV.1680 .

(١٨) انظر T/PV.1677 .

(١٩) للاطلاع على مزيد من التفاصيل ، انظر T/PV.1674 و T/PV.1677 و T/PV.1678 و T/PV.1680 و T/PV.1681 .

(٢٠) T/1948 .

(٢١) T/1947 .

الحواشي (تابع)

(٣٣) T/PV.1678 .

(٣٣) T/L.1276 .

(٣٤) انظر T/L.1276/Rev.1

(٣٥) هذا التقرير .

(٣٦) انظر T/PV.1682 .

المرفق الاول

جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين
الذي أقره مجلس الوصاية في جلسته ١٦٧٤
المعقودة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠

١ - اقرار جدول الاعمال .

٢ - تقرير الامين العام عن وثائق التفويض .

٣ - انتخاب الرئيس ونائب الرئيس .

٤ - دراسة التقرير السنوي للسلطة القائمة بالادارة عن السنة المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ : اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية .

٥ - بحث الالتماسات[أ] .

٦ - تقرير بعثة الامم المتحدة الزائرة لمراقبة الاستفتاء في بالاو باقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، شباط/فبراير ١٩٩٠ (T/1942) .

٧ - التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم المشمولة بالوصاية : تقرير الامين العام (قرارا الجمعية العامة ٥٥٧ (د - ٦) و ٧٥٣ (د - ٨)) .

٨ - نشر المعلومات عن الامم المتحدة ونظام الوصاية الدولي في الاقاليم المشمولة بالوصاية : تقرير الامين العام (قرار مجلس الوصاية ٣٦ (د - ٣) وقرار الجمعية العامة ٧٥٤ (د - ٨)) .

٩ - التعاون مع لجنة القضاء على التمييز العنصري (قرارا الجمعية العامة ٢١٠٦ باء (د - ٢٠)) و ٦٨/٤٤ .

١٠ - العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري (قرارا الجمعية العامة ٣٠٥٧ (د - ٣٨) و ٥٣/٤٤) .

١١ - نيل الاقاليم المشمولة بالوصاية الحكم الذاتي أو الاستقلال (قرار مجلس الوصاية ١٣٦٩ (د - ١٧) وقرار الجمعية العامة ١٤١٣ (د - ١٤) ، والحالة في الاقاليم المشمولة بالوصاية فيما يتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرارا الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٠١/٤٤) .

١٢ - التعاون مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة ١٦٥٤ (د - ١٦)) .

١٣ - اعتماد تقرير مجلس الوصاية الى مجلس الامن (قرار مجلس الامن ٧٠ (١٩٤٩)) .

الحواشي

(أ) انظر T/INF/38 و Add.1 التي ستدمج في "الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الاستثنائية العشرون والدورة السابعة والخمسون والدورة الثامنة والخمسون ، كراسة الدورة" .

TRUST TERRITORY OF THE PACIFIC ISLANDS

★ Trust Territory Headquarters
Island
Atoll
Airport

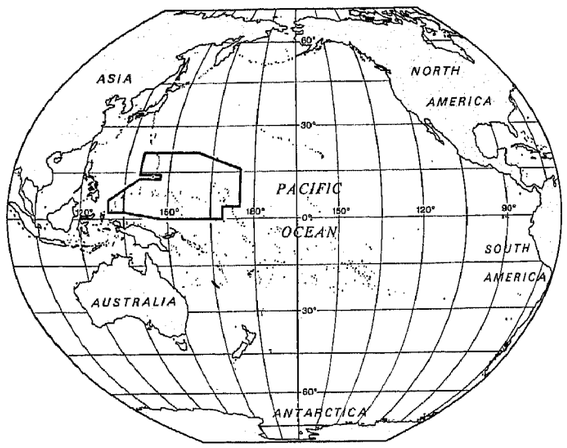

Iwo Jima
Volcano Is
Minami Iwo Jima
Minami Tori Shima
Wake
Taongi
North Pacific Ocean
Philippine Sea
Mariana Islands
Stingray Shoal
Farallon de Pajaros
Supply Reef
Maug Is
Asuncion
Agrihan
Pagan
Alamagan
Guguan
Sarigan
Anatahan
Farallon de Medinilla
NORTHERN MARIANA ISLANDS
Pathfinder Reef
Arakane Reef
Saipan ★
Aguijan
Tinian
Rota
GUAM

MARSHALL ISLANDS
Bikar
Bikini
Eniwetok
Ailinginae
Rongerik
Rongelap
Taka
Utirik
Ailuk
Majit
Likiep
Jemo
Wotho
Wotje
Erikub
Roi-Namur
Ujae
Lae
Carlos
Ebeye
Kwajalein
Lib
Namu
Jabwot
Ailinglapalap
Malcolap
Aur
Majuro
Arno
Mili
Knox
Jaluit
Kili
Namorik
Ebon
Ujelang
Marshall Islands
Ratak Chain
Ralik Chain

Ulithi
Zohhatyoru Bank
Fais
COLONIA
Yap
Yap Islands
Ngulu
Sorol
Y A P
Gafarut
Faraulep
Tarang Bank
Earl Dalhousie Bank
West Fayu
Pikelot
Olimarao
Tarang Reef
Lamotrek
Woleai
Ifalik
Elato
Satawal
Ulithi Reef
Eauripik
Ianth Shoal
Velasco Reef
Kayangel Is
Palau
Koror
Babelthuap
Islands
Urukthapel
Angaur
Peleliu
P A L A U
Western Caroline Islands
Sonsorol Is
Pulo Anna
Merir
Tobi
Helen
Helen Reef

McLaughlin Bank
Namonuito
Magur Is
Ulul
Moyami Bank
Gray Feather Bank
Hitchfield Bank
Pulap
Pulawat
Uranie Bank
Pulusuk
Hall Is
Fayu
Murilo
Nomwin
Truk Islands
Tol
Moen
Dublon
Kuop
Nama
Losap
T R U K
Helena Shoal
Namoluk
Etal
Satawan
Lukunor
Mortlock Is
Minto Reef
Oroluk
Pekin
Ant
KOLONIA
Pohnpei
Mokil
Pingelap
Ngatik
Nukuoro
Kapingamarangi
POHNPEI
Eastern Caroline Islands
Kosrae
KOSRAE

Asia
Ayu
Waigeo
Selawati
Misool
Seram
Mapia
INDONESIA
Numfoor
Biak
Yapen
IRIAN JAYA
Ninigo Group
Wuvulu
Kaniet Is
Hermit Is
Manus
Admiralty Is
Rambutyo
PAPUA NEW GUINEA
Saint Matthias Group
Mussau
Emirau
New Hanover
New Ireland
NAURU
Banaba
Makin
Marakei
Abaiang
Tarawa
Maiana
KIRIBATI
Abemama
Kuria
Aranuka

The boundaries and names shown on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

Delineation of Territorial area and lines of jurisdiction are not to be interpreted as boundaries.

0 100 200 300 km
0 100 200 300 mi

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

00600
SC/OR/45th Year,
Special Suppl. No.1

04366—March 1991—400
S/22212